التقدمي

نشرة شهرية يصدرها المنبر التقدمي - مملكة البحرين SDPA 499 العدد 137 السنة السابعة عشر - ابريل 2019

لا حقّ لأحدٍ في أموال العاطلين سواهم

موقفنا

الصهاينة غير مرحب بهم في البحرين

تحتضن مملكة البحرين خلال الفترة من 15-18 المؤتمر العالمي لريادة الأعمال، الذي كان يمكن أن يكون محل ترحيب المجتمع البحريني كاملاً، لولا إن أحد أبرز ضيوفه وزير اقتصاد العدو، وأربع متحدثات إسرائيليات، فضلاً عن وفد يضم حوالي 50 إسرائيلياً.

وتأتي هذه «الإستضافة» لوفد من دولة ما زالت وستظل بالنسبة لشعبنا، كما لكل الشعوب العربية، عدوة طالما هي مستمرة في احتلال الأراضي العربية، ومنكلة بالشعب الفلسطيني الشقيق، بعد أسابيع قليلة جداً على قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بأن «يهب» هضبة الجولان، إلى إسرائيل، وهي البقعة الغالية من سوريا، احتلتها إسرائيل عام 1967، كما احتلت، يومها، شبه جزيرة سيناء المصرية، وأراضي الضفة الغربية وغزة الفلسطينية.

وأتى قرار ترامب هذا إكراماً لعيني حليفه في تل أبيب بنيامين نتنياهو، بعد أن أعتبر القدس عاصمة أبدية لدولة الاحتلال ونقل سفارة بلاده إليها. وفي الحالين كان ترامب يتحدى لا الفلسطينيين والعرب وحدهم، وإنما المجتمع الدولي كله الذي تنص قرارات هيئاته الكبرى على أن القدس عاصمة الدولة الفلسطينية المنشودة، وأن الجولان أرض سورية محتلة بالقوة الغاشمة من إسرائيل، عليها أن تعود للوطن الأم ويعود أهلها لأحضان شعبهم السوري.

كأن هذه الاستضافة لوفد إسرائيلي بهذا العدد الضخم، والاعتراض هنا ليس على العدد وحده وإنما على الفكرة من أساسها، هو بمثابة هدية أخرى ينالها نتنياهو ودولة الاحتلال كاملة، في سياق مسلسل التطبيع الجاري سيره على قدم وساق من جانب بعض الدول العربية، ولا يمكن لشعبنا البحريني أن يوافق على أن تكون بلدنا واحدة من هذه الدول التي تفتح أبوابها لممثلي دولة الاحتلال والعدوان، في وقت يستمر فيه قضم الأراضي الفلسطينية في غزة عبر سياسات الاستيطان غير المسبوقة، فضلاً عن العدوان المستمر على أشقائنا في قطاع غزة، والذي بنتيجته يسقط عشرات الشهداء كل أسبوع.

لقد قلنا من قبل إنه لا يمكن السكوت عن المنطق الرسمي السائد الآن، في الساحة العربية: «سنقيم التطبيع رغم إرادة شعوبنا»، فهي خطوة تنطوي على استفزاز كبير لكل المشاعر ولما استقرّ من مواقف في وجدان الناس، حول عدالة قضية الشعب الفلسطيني الشقيق الذي ما زال محروماً من أبسط حقوقه الشرعية، فكيف تكافئ دولة الاحتلال بالتطبيع معها.

ونعيد إلى الأذهان هنا الموقف الشعبي البحريني الجمعي ضد زيارة وفد من رجال الأعمال الصهاينة، مصطحبين معهم فرقة موسيقية استفزت المشاعر بتقديمها عرض في قلب العاصمة، وهو نفس الموقف الذي تجلى ضد زيارة وفد بحريني إلى القدس المحتلة بحجة زيارة الأقصى الشريف، وها هو الموقف نفسه يتجلى بوضوح ضد مشاركة الوفد الإسرائيلي في المؤتمر العالمي لريادة الأعمال.

التقدمي

لماذا تغيب لغة الأرقام 13

مائة عام على التعليم في البحرين 15

أزرق إيمان أسيري 30

بمناسبة اليوم العالمي للمرأة

قطاع المرأة بـ «التقدمي» يحيي كفاح المرأة البحرينية بوجه التحديات

في بيانٍ له بمناسبة الثامن مارس، يوم المرأة العالمي، توجّه قطاع المرأة بالمنبر التقدمي بالتحية إلى جميع المناضلات والناشطات في إطار الحركة النسائية البحرينية وإلى جميع نساء العالم بالتحية والتقدير، محيياً نضالهن من أجل التغيير والمساواة والتقدم. وقال: «إن المرأة البحرينية كانت ولازالت تواصل التحدي والتصدي لكل ما يعيق تحررها وخلاصها من العادات والتقاليد منذ الخمسينيات وتناضل من اجل النهوض بواقعها وواقع الطفل والأسرة».

مضيفا: «إن ما تحقق اليوم من قوانين وتشريعات إذا ما قيست بحجم المطالب والتحديات التي لازالت تعيق تقدم المرأة، تعد غير كافية حيث تشوبها الكثير من النواقص، من وجهة نظر الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان واتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل وتحقق المساواة الفعلية والقانونية وتوفر الحماية للمرأة مما يتيح للنساء والرجال التمتع بذات الحقوق والواجبات، وتعديل قانون الجنسية وإعطاء المرأة حقوقاً متساوية مع الرجل خاصة فيما يتعلق بمنح جنسيتها لأطفالها إذا تزوجت بمن يحمل غير جنسيتها، وتعديل قوانين الانتخاب باتجاه إقرار حق الحصة (الكوتا) المرحلية والمؤقتة بنسبة 30٪ للمرأة وصولاً إلى المناصفة داخل مراكز صنع القرار السياسي وفي مؤسسات الدولة والمجلس النيابي».

ودعا بيان قطاع المرأة إلى «العمل على إجراء تعديل في المناهج الدراسية والبرامج التربوية، خاصة في مراحل التعليم الاساسي والثانوي من أجل تغيير الصورة النمطية للمرأة وإدماج دورها في صلب تلك المناهج، والعمل على تغيير الكتب المدرسية بعد دراسة معمقة لما يجب أن تحتويه من نصوص وصور تؤكد على المساواة بين الجنسين، والعمل على تعديل قانون العمل

في المساواة بين المرأة والرجل في مواقع صنع القرار الاقتصادي، وعدم التمييز في العمل على أساس الجنس أو العقيدة أو المذهب والتصديق على الاتفاقيات التي تختص بحقوق المرأة العاملة. وتنقيح قانون العقوبات وإلغاء المادة 353 من القانون التي تشجع سياسة الافلات من العقاب وتحمي مرتكب الاغتصاب وتلغي عقوبته في حال زواجه منها».

كما أكّد البيان على أن المرأة البحرينية «مازالت تواجه الكثير من التحديات كالبطالة والتهميش والإقصاء وعدم تكافؤ الفرص والتضييق على خلفية أراءها السياسية وانتماءاتها المذهبية. وشدد القطاع على ضرورة الاحترام التام لمبادئ حقوق الانسان والمواثيق الدولية التي صادقت عليها مملكة البحرين.

وتعهد القطاع «بمواصلة العمل في تحقيق هذه المطالب من أجل ضمان الحماية القانونية للنساء وإلى مناهضة كافة أشكال العنف ضد النساء وصولا إلى المساواة التامة».

كما استنكر «كل أشكال العنف والانتهاكات التي تتعرض لها النساء، معلناً تضامنه مع كل من يتعرض من النساء إلى العنف بكل أشكاله، ويدعو المجلس التشريعي البحريني إلى تبني التشريعات القانونية المناسبة لضمان كرامة المرأة وحمايتها من الانتهاك والتمييز والعنف».

وفي الختام توجه قطاع المرأة ب «التحية للمرأة العربية في نضالها وعلى رأسها المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال الصهيوني وانخراطها في عملية النضال اليومي في الميدان وفي المعتقلات من أجل الاستقلال وإقامة الدولة الفلسطينية، وعاصمتها القدس».

يستعد لعقد مؤتمره العام الثامن

التقدمي: انتفاضة مارس 1965 جسدت الوحدة الوطنية لشعبنا

عقدت اللجنة المركزية للمنبر التقدمي مساء يوم الثلاثاء 5 مارس 2019 اجتماعها الاعتيادي برئاسة الرفيق خليل يوسف الأمين العام، حيث ناقشت وتابعت التحضيرات للمؤت العام الثامن المزمع في أبريل القادم، الذي يسعى "التقدمي" لأن يكون محطة انطلاق أخرى في مسيرته في العمل من أجل الدفاع عن قضايا ومطالب المواطنين، خاصة مع تردي الوضع المعيشي وتزايد المصاعب الاقتصادية، وفي سبيل الحفاظ على ما هو متاح من حياة سياسية، والعمل الدؤوب من أجل تطويرها واستعادة ما فقد من مكاسب جاء بها ميثاق العمل الوطني.

ويأمل "التقدمي" بأن يكون أداء أعضاء مجلس النواب في مستوى التحديات التي تواجه شعبنا بالاخص بعد الاخفاقات التي منيت بها الحكومة في السنوات الماضية مما جعلها تنفذ كل وصفات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، حيث تمثل أمام مجلس النواب العديد من الملفات الهامه التي يتطلب إنجازها في هذا الفصل التشريعي الخامس.

ودعت اللجنة المركزية جميع أعضاء "التقدمي" إلى بذل كل ما في وسعهم من أجل إنجاح أعمال المؤتمر العام الثامن، والمشاركة في أعماله بفعالية، والحرص على أن يخرج بالمرجو من النتائج التي تطور من نشاطنا ودورنا في المرحلة المقبلة.

و تو قفت اللجنة المركزية أمام الذكرى ال 54 لانتفاضة مارس 1965 التي تمر هذه الأيام، مستحضرة الدروس المهمة التي أكدّتها هذه الانتفاضة المجيدة، تي انطلقت شرارتها الأولى عندما أقدمت شركة بابكو على فصل مجموعة من العمال وصل عددهم إلى 1500 عامل، حيث انتفضت الجماهير في قرى ومدن البحرين رافضة لهذا القرار التعسفي، ولمجمل سياسة المستعمرين البريطانيين .

وقدّم شعبنا في الانتفاضة كوكبة من الشهداء الذين سقطوا برصاص المستعمرين، واكتظت السجون بالمشاركين في المسيرات والاحتجاجات التي وحدّت جماهير شعبنا وحركته الوطنية في مختلف مناطق البحرين، واستمرّ زخمها عدة شهور، رافعة شعارات طرد الاستعمار البريطاني من بلادنا، ومطاالبة بالحرية والاستقلال الوطني والتقدم الاجتماعي والديمقراطية، وكان للتنظيمات الوطنية المناضلة بشكل سري دور مشهود في قيادة وتوجيه الانتفاضة.

وأكدّت اللجنة المركزية أن شعبنا وبلدنا، وفي الظروف الصعبة التي مررنا بها خلال السنوات الماضية وما نزال، في أمسّ الحاجة لاستلهام دروس هذه الانتفاضة في وحدة الشعب بكافة مكوناته حول أهداف نضالية مشتركة، وفي وجود قيادة وطنية عابرة للطوائف في قيادة الحراك الوطني والمطلبي.

فضفضة

إلى مهندس التقاعد الاختياري

عيسى الدرازي

خالف مجلس النواب التوجه الشعبي برفض تمويل التقاعد الاختياري من الصندوق المخصص لدعم الباحثين عن عمل والمفصولين تعسفياً، إلا ثلاثة عشر نائباً كان موقفهم متسقاً مع توجه الرأي العام الشعبي.

مشروع القانون المقدم من الحكومة جاء بصفته داعماً للباحثين عن العمل وزيادة المخصصات الشهرية لهم، وكذلك زيادة فترة الاستفادة من الدعم المقدم لهم من 6 أشهر إلى 9 أشهر، وكذلك زيادة المخصصات الشهرية لدعم العاملين المفصولين تعسفياً من وظائفهم أو الذين أغلقت الشركات والمؤسسات التي كانوا يعملون فيها وباتوا دون مصدر دخل، وفي آخر تعديلات مشروع القانون المقدم أقحم تمويل التقاعد الاختياري الذي وضعته الحكومة للمساهمة في شدّ جسد الجهاز الحكومي المترهل وصولاً إلى تحقيق أهداف التوازن المالي ووقف العجز العام في موازنة الدولة.

هذه هي الصورة باختصار شديد، قدمت الحكومة مشروع قانون ظاهرة حسن وبطانه دمل قد ينفقع ويسيل قيحه مسبباً الندم وتبعات أخرى مالية على صندوق دعم التعطل.

النواب الذين أخذوا صوّتوا بالموافقة على تمويل التقاعد الاختياري من صندوق التأمين ضد التعطل رفعوا رايات نصرة البحرين، في وقت رفعت الصوت لنجدتها من العجز، ووجهوا أصابعهم إلى أن عدم الموافقة على تمويل التقاعد الاختياري من صندوق التعطل يعني الاتجاه نحو الاقتراض من الصناديق المالية العالمية التي لا ترحم، بل أن بعضاً من النواب أضحى يغالي بأن هذه الاموال للحكومة ويجب ان تعود للحكومة في حال احتاجت لها و»ما هي منه من أحد» لو إنها سحبت عدة ملايين من أموال الصندوق لدعم مشروع جاءت به هي، ورمت تمويله على أموال مساهمات من الشعب والقطاع الخاص.

قليل هي الإجابات التي حصدها النواب الثلاثة العشر بشأن كيفية تمويل مشروع التقاعد الاختياري من صندوق التعطل وكبيرة هي التساؤلات التي سيقت دون أن تجد إجابة مقنعة وواضحة وصريحة، سوى لعب بالأرقام وتحويرها ويبقى السؤال دائراً، مهندس التقاعد الاختياري في الجهاز الحكومي حينما جاء بهذه الفكرة من أين دعم فكرته لتمويلها؟ هل كانت العين منذ البداية على أموال الصندوق؟

وإذا كانت هناك أموال فائضة في الصندوق لماذا لا تخفض المساهمات مثلاً؟ أو لماذا لا يستفاد من هذه الأموال لتأسيس المصانع الوطنية والشركات لدعم وتشغيل العمالة الوطنية والباحثين عن العمل؟ لماذا أساساً أصبح هذا الكم الهائل من الفائض موجوداً؟ هناك مساهمات شهرية تدخل للصندوق فكم هي المخصصات الشهرية التي تصرف للمستفيدين من الصندوق؟ ولماذا هناك من ينادي بأن الدعم الشهري غير ثابت ويتأخر صرف الدعم عدة أشهر؟ فإذا كانت الأموال موجودة؛ بل والصندوق يعاني من التخمة لماذا يعاني العاطلون مع إعانة التعطل؟

صندوق التأمين ضد التعطل جاء من مساهمات الشعب ليصل تكافلياً إلى فئات محددة محتاجة لهذا الدعم والمساس به بهذه الصورة يفتح المجال مستقبلاً لمحاولات أخرى للسحب منه والأعذار كثيرة وجاهزة.

البحرنة هدف استراتيجي...أم ردة فعل آنية؟

كتب فيصل خليفة

نظم ملتقى التقدمي بتاريخ 3 مارس 2019 ندوة بعنوان (البحرنة هدف استراتيجي أم ردة فعل آنية ؟)، تحدث فيها ثلاثة من المختصين والمعنيين بموضوع البحرنة؛ وهم النقابي جعفر خليل الأمين العام المساعد للإعلام والنشر في الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين، والناشط محمد حسن العرادي والرفيق يحيى المخرق عضو المنبر التقدمي.

تطرق النقابي خليل إلى بعض الآراء المتداولة عن سبب تدني البحرنة بزعم عدم قدرة البحريني على ممارسة بعض الوظائف وهو ما يتعارض بحسب المتحدث مع الذاكرة الجمعية عن عمل البحرينيين منذ الستينات في مختلف المجالات، حيث أثبتوا المقدرة على أداء جميع الوظائف من دون استثناء.

وأوضح المتحدث بان البحرنة وبدلاً من أن تُدعم وتكون للأحسن فإنها قد تراجعت ليس فقط في القطاع الخاص وإنما حتى في المؤسسات والشركات العامة التي تمتلكها الدولة، حيث تبنت فيها نسبة البحرنة إلى أقل من مستوى الخمسين في المائة بعد ان كانت تتجاوز مستوى التسعين في المائة في الماضي .

وأضاف أن هناك مؤسسات وشركات تستغل دعم «تمكين» في توظيف البحرينيين ولكنها تتخلى عنهم بمجرد انتهاء دعم تمكين. وهناك أيضا العاملين بالعقود المؤقتة والذين لا يتم تثبيتهم في أعمالهم مما ينعكس على عدم استقرار أوضاعهم وأوضاع آسرهم.

الناشط العرادي استغرب في ورقته الآراء التي ترجع سبب تدني مستوى البحرنة إلى عدم قدرة البحرينيين على شغل بعض الوظائف في سوق العمل. فبحسب رأيه فإن كانت هناك مشكلة فعلاً فإن ذلك يرجع الى وجود مشكلة في سياسة التعليم نفسها، فبعد مائة عام على التعليم في البحرين من المستغرب أن يتم الحديث عن عدم أهلية البحرينيين لشغل بعض الوظائف .

ودعا العرادي إلى معالجة مشكلة العقود المؤقتة كجزء من المسالة وكوجه من أوجه البطالة المقنعة ويجب الاهتمام بالتعليم والتدريب لتأهيل البحرينيين ومن أجل إحلالهم محل العمالة الأجنبية الذي يجب النظر اليها كعمالة مؤقتة يتم الاستغناء عنها عندما يتم تهيئة العمالة البحرينية القادرة على أداء مهام الوظائف التي تشغلها.

الرفيق يحيى المخرق اعترض على مصطلح العمالة الوافدة وطلب استبداله بمصطلح العمالة المهاجرة وهو المصطلح الذي يتفق مع التسميات المتداولة على مستوي الاتحاد الدولي للعمال والاتفاقيات الدولية التي وقعّت عليها البحرين. مضيفاً أن مشكلتنا في مسالة البحرنة هي مع السياسيات وليس لدينا أي مشكلة عنصرية ضد الأجانب، فهذه السياسات مثل خطة مكنزي وسياسية إصلاح سوق العمل هي التي اوصلتنا الى ما نحن فيه اليوم.

وقال المخرق: في جميع أقطار العالم توجد عمالة مهاجرة ولكن ليس بهذا الحجم والسبب يرجع إلى عدم وجود حد أدني من الأجور يناسب الحد الأدنى من مستوى المعيشة في البحرين، حيث يتم تحديد أجور المال الأجانب تبعاً بمستى الأوضاع الاقتصادية في بلدانهم، وليس تبعاً للأوضاع الاقتصادية في البحرين، فيمنح العامل أجر يكفيه فقط ليأكل وينام ويرسل إلى أهله في بلده وهو شكل من أشكال العبودية الحديثة.

وخلص المخرق إلى أن المستفيد من جلب العمالة المهاجرة هم التجار الذي راكموا أرباحاً ضخمة بسبب رخص هذه العمالة على حساب البحرينيين الذي رزحوا تحت البطالة. ولم تستطع نقاباتنا من دمج العمالة المهاجرة في النقابات علاوة على أن السوق كان مصمماً لفصل العمالة المهاجرة عن العمالة المحلية.

ملتقى التقدمي الأسبوعي يناقش مطالب الصيادين وواقع الثروة السمكية

تحدث الأستاذ جاسم محمد الجيران رئيس جمعية الصيادين المحترفين لعدة دورات سابقة، عن الصعوبات التي تواجه الصيادين منذ سنوات، فلم يكن عدد رخص الصيد في عام 1970 يتجاوز 100 رخصة موزعة على مناطق محددة في البحرين، فيما تصل اليوم أكثر من 1700 رخصة.

فيما أكدّ الأخ عبدالامير عبدالله المغني نائب رئيس جمعية الصيادين المحترفين حرص الجمعية على اصلاح أحوال الصيادين، وأحوال مهنة الصيد البحري عامة.

جاء ذلك في ندوة أقامها ملتقى التقدمي الأسبوعي بتاريخ 10 مارس 2019 بعنوان: "واقع الثروة السمكية ...التحديات والحلول"، حضرها مجموعة كبيرة من الصيادين، الذين تحدثوا بدورهم عن معاناتهم، مناشدين الدولة بأن تجد لهم حلاً بعد أن تكبدوا خسائر مالية كبيرة بسبب منعهم من صيد الروبيان، خاصة

وأنهم مدينون للبنوك بسبب القروض المالية التي أخذوها ولا يستطيعون تسديدها بعد قطع مصدر رزقهم.

الأستاذ الجيران قال إن العديد من الأجانب يعملون اليوم في البحر ويملكون طرادات الصيد، منافسين الصياديين البحرينيين، وهذا واحد من التحديات التي يواجهونها، فضلاً عن أن ازدياد أعداد السكان حالياً له تأثير على نقص كمية السمك في السوق وفي ارتفاع سعره، كما أدى الاستمرار في دفن البحر إلى المزيد من النقص في المخزون السمكي، خاصة وأن الدفان أدى إلى تدمير الشعب المرجانية، كما أن شفط الرمال سبب آخر.

الأستاذ عبدالله المغني قال إن مصائد الروبيان لا تتحمل أكثر من 700 رخصة، فيما يوجد اليوم 1700 رخصة، أي بزيادة ألف رخصة، وهم أمر لا يتحمل مسؤوليته صيادو الروبيان ولا صيادو الاسماك، إنما الجهات الرسمية التي تمنح الرخص. ودعا الجيران والمغني إلى البحث عن حلول مع إدارة الثروة السمكية من أجل إصلاح أوضاع الصيادين، بفتح باب الحوار معهم من أجل صياغة مشروع متكامل يعالج التحديات الحقيقية لقطاع الثروة السمكية، وأوضحا أن الصيادين يحتاجون إلى الدعم المالي من الدولة، بسبب ما تعرضوا له من خسائر، وإعادة النظر في القرارات التنفيذية الأربعة والتي نتج عنها ايقاف صيادي الروبيان عن الصيد.

البحرين تحيي ذكرى أحمد الربعي

أحيا أصدقاء الراحل أحمد الربعي في البحرين احتفالية بالذكرى العاشرة لرحيله، بعد رحلة عطاء استمرت لعقود، بحضور ومشاركة عدد من الشخصيات الوطنية وممثلي الجمعيات السياسية ومنظمات المجتمع المدني، وابن الراحل د. طارق الربعي، الذي ألقى كلمة العائلة في الاحتفالية.

تحدث أيضاً كل من د. محمد علي فخرو، وزير التربية والصحة السابق، ود.هدى المحمود التي ألقت كلمة اللجنة المنظمة للفعالية، وابراهيم المليفي، مدير تحرير مجلة «العربي»، رئيس جمعية الخريجين الكويتية، ود. حسن مدن، وعبدالرحمن العلولا، صديق المرحوم الربعي، والوزيرة الكويتية السابقة معصومة المبارك في كلمة مسجلة، ومن سلطنة عمان تحدث كل من بسمة بنت مبارك الكيومي واحمد اليغني، ومن المملكة العربية السعودية تحدث علي البحراني.

وكان آخر المتحدثين الناشط الوطني والحقوقي عبدالنبي العكري الذي قال: «عايشت الربعي وعائلته، وزوجته لمياء العبدالكريم، وزرتهم في بيئتهم، بالفترة الأخيرة زاد نشاطه في البحث والمشاركات الوطنية والخليجية، هو مثل المتنبي يستشرف المستقبل، يطرح أشياء نتمعن فيها اليوم، تقدم تشخيصا للواقع والأسئلة الكبيرة منذ صغره. نضج قبل أوانه، ودخل المعترك السياسي، ودفع الثمن، وهذا نادر جداً. لقد عمل على إحداث تغيير كبير في مجتمعنا، وفي كل الأحوال لم يفقد الأمل، فهو يشيع البهجة في من حوله».

د. حسن مدن: أوجه الربعي المختلفة

الرفيق حسن مدن قال في كلمته: في سيرة الراحل أحمد الربعي يمكن أن نقرأ سيرة جيل بكامله. سيرة

جيل نشأ بأحلام كبيرة. وكرّس الكثير من أبناء وبنات هذا الجيل كامل حياتهم من أجل أن ترى أحلامهم الكبيرة النور، بصرف النظر عن تجليات ذلك، وعن الأساليب التي ارتأوها مناسبة لبلوغ تلك الأحلام.

وأضاف: «نحيي ذكرى أحمد الربعي ابن الكويت في البحرين، وفي هذا رسالة ومغزى. فما بيننا نحن أهل البحرين والكويت الشقيقة تاريخ وحاضر ومستقبل. ثمة أوجه تشابه كثيرة بين البحرين والكويت على كافة الصعد اجتماعياً وسياسياً وثقافياً.

عبر التاريخ وجد الكويتيون في البحرين مرآة لهم، ووجدنا نحن في الكويت مرآة لنا، ونحن بالذات ممتنون للكويت في أمور كثيرة، لجامعتها الوطنية ومعاهدها العالية التي خرّجت المئات من البحرينيين من الجنسين، ولصحافتها الحرة التي كانت منبراً لنا ولقضايانا، ولنقاباتها التي منها اكتسبت طبقتنا العاملة وحركتنا النقابية الخبرات».

وتوقف الرفيق د. مدن عند الأوجه المختلفة للراحل، فهو الشخصية التي جمعت فيها عدة بروفايلات. فهو الثائر الحالم والمناضل من أجل الحرية والديمقراطية، وهو الكاتب الصحفي المتميز الذي عرف بمقالاته المميزة لا في الصحافة الكويتية وحدها، وإنما أيضاً في الصحافة الخليجية والعربية. وهو الأكاديمي المتميز الذي عرفته جامعة الكويت، أساتذة وطلاباً، والربعي هو أيضاً البرلماني الذي أدرك أهمية أن يكون البرلمان، خاصة في بلد كالكويت معروف برسوخ وقوة تقاليده البرلمانية، منصة للدفاع عن حقوق الشعب والوطن بكل شجاعة، وهو أيضاً رجل الدولة المتنور الذي حين أصبح وزيراً للتربية سعى لأن تنهض منظومة التعليم في الكويت بالمهام المناطة بها، كما يليق بأي دولة حديثة، ليس فقط في نشر التعليم، وإنما نشر الوعي بالحداثة والتنوير».

تحت عنوان: «بلدان الخليج العربي – رؤى مستقبلية“

المنبر التقدمي ينظّم المنتدى الفكري السنوي الخامس

ويفتتح معرض الكتب المستعملة

جرياً على تقليده السنوي وللمرة الخامسة على التوالي؛ نظّم المنبر التقدمي في مملكة البحرين المنتدى الفكري السنوي الخامس، وانعقد المنتدى هذا العام تحت عنوان: ”بلدان الخليج العربي – رؤى مستقبلية“، بمشاركة وحضور واسع لباحثين ومهتمين ومتابعين للشأن العام من البحرين ودول خليجية شقيقة، صباح الجمعة الموافق 15 مارس الجاري في قاعة جلجامش بفندق جولدن توليب بالمنامة، وناقش التحديات والاستحقاقات التي تواجه بلدان الخليج العربي التي تقع في مهب عواصف كبرى، وساحة تدخلات وحروب ألحقت من الأضرار الشيء الكثير، وجعلت من مسألة الأمن الخليجي المشترك هاجساً لشعوب هذه المنطقة، التي تتطلع إلى المحافظة على استقرار بلدانها، وحمايتها من ارتدادات الأزمات الإقليمية، وتوظيف ثرواتها بما يضمن حاضر هذه الشعوب ومستقبل أجيالها القادمة .

فلا يمكن تصوّر أمن واستقرار هذه المنطقة معزولاً عن الأمن العربي في منظومته الشاملة بمواجهة أوجه الاختراق الآتية من أكثر من مصدر، وليس من مصلحة خليجنا، ولا لأمنه واستقراره، ومستقبل التنمية فيه، أن يكون نصيراً أو ظهيراً لخيارات سياسية مدمرة لمستقبل الأوطان، مما يقتضي سياسة خليجية مشتركة ترنو نحو الأبعد .

ما يقلق هو أن حجم استجابتنا لهذه التحديات ما زال محدوداً وغير كاف، رغم أن التطورات المحيطة تفرض هذا الأمر فرضاً، فما زالت دول المنطقة تراوح بين حالين، إما حال تجاهل الاستحقاقات السياسية أو تأجيلها ما أمكن، أو السير بخجل نحو بعض التدابير المحدودة، فيما المطلوب إزاء ما هو ماثل أمامنا من مهام أن نحث الخطى جرياً.

والحق أن الظروف قد نضجت منذ أمد لتطوير البنى السياسية الداخلية في بلداننا بإرادتنا وبالتفاهم بين شعوب المنطقة وحكوماتها، بدل اللجوء إلى الصيغ التوفيقية والأشكال المواربة لتفادي الحرج أمام الخارج. والحاجة إلى هذا التطوير هي في الأساس حاجة وطنية وضرورة من ضرورات تأمين الاستقرار والأمن الداخلي، في هذا العصر الذي أصبحت التعددية السياسية والشفافية وتدفق المعلومات مقومات أساسية له. ولا سبيل لنا لأن نكون خارج هذا العالم، لأننا في قلب اهتمامه.

وبإمكان دول الخليج أن تستفيد من التجارب المؤلمة والصعبة في بلدان عربية أخرى، فتؤمن لنفسها مساراً متدرجاً سلساً من الإصلاح السياسي يجنبها الهزات العاصفة أو الخضات غير المضمونة من خلال خطوات مدروسة ولكن دون تردد أو وجل أو ارتباك في مجال تطوير الأداء السياسي، بما يؤمن مشاركة شعبية أوسع، خاصة وأن شرائح جديدة من التكنوقراط والأكاديميين والمثقفين الذين هم نتاج التحولات الموضوعية المهمة التي جرت في البنية الاجتماعية في مجتمعاتنا، تتطلع إلى أن يكون لها دور في رسم مستقبل بلدانها وخططها التنموية، من خلال شراكتها في اتخاذ القرار من المواقع المختلفة: التشريعية والتنفيذية ومؤسسات المجتمع المدني.

ورغم أن بيروقراطية الدولة وبطء أدائها كانا موضوعاً للتهكم والنقد والسخرية منذ زمن بعيد، فإنّ ما يجري اليوم هو الانطلاق من ذلك للمطالبة بإبعاد الدولة عن دورها الموجه، والغريب في ذلك أن الحديث لا يدور عن السطوة السياسية للدولة واختراقها للمجتمع المدني ومؤسساته، لا بل تغييب هذه المؤسسات ومصادرة أي دور مستقل لها .

إن الأمر يتركز في الحقل الاقتصادي، وفي الخدمات الاجتماعية الضرورية التي تقدمها الدولة لأبنائها في حقول الرعاية الأساسية من تعليم وتطبيب وضمان اجتماعي وخدمات ثقافية وإعانات مختلفة، فما يميز دعوات مناهضة دور الدولة في التنظير الراهن، هو مصادرة دورها كهيئة رعاية اجتماعية، في مقابل الحرص على تأكيد دورها النقيض لدور المجتمع المدني الذي يفترض التعددية السياسية والاجتماعية، ويصبح بموازاة الدولة ضامناً للتطور الصحي للمجتمعات .

كل هذه قضايا بمثابة تحديات برسم بلداننا، وبصورة خاصة برسم صنّاع القرار فيها، المطالبين باشراك شعوبهم، عبر قواها السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، والنخب المتنورة فيها في رسم السياسات في وضع يمكن وصفه بالمعقد، وإزاء مستقبل يحمل تحديات أكبر.

افتتح المنتدى بكلمة ترحيبية من الأمين العام للمنبر التقدمي الأستاذ خليل يوسف، حيث أوضح فيها بأنه جرى التقليد أن ينعقد منتدانا الفكري متزامناً مع الذكرى السنوية

لتأسيس جبهة التحرير الوطني في الخامس عشر من فبراير 1955، وهو التنظيم الذى نتشرف في المنبر التقدمي بأن نكون امتداداً سياسياً وتنظيمياً وفكرياً له، بما له من تاريخ وطني ونضالي المشرف، حيث وضعت جبهة التحرير الوطني على عاتقها منذ تأسيسها مهام نشر الوعي التقدمي والتنويري والدفاع عن حقوق العمال والكادحين، والنضال من اجل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وهى الأهداف التي لازال المنبر التقدمي يناضل من أجل بلوغها في ظروف اليوم.

وأضاف الأمين العام: «نحن اليوم شهود على بدء مرحلة جديدة أوشكت فيها الدولة الريعية على الانتهاء خاصة بعد الانخفاض الحاد في الإيرادات النفطية، ما يعني أن بلداننا مقبلة على تغيرات حادة بدأت مظاهرها في فرض المزيد من الضرائب والرسوم وخصخصة المرافق الحكومية بما فيها تلك المعنية بتقديم خدمات حيوية للمواطنين كالتعليم والصحة وغيرهما، والإمعان في فتح الأسواق على مصاريعها، وتشجيع الاستثمارات ذات العائد المرتفع والسريع في ميادين العقار والمضاربة المالية، بدلاً من الاستثمارات المنتجة، وجعل معضلة البطالة تستفحل في شكل أعمق مما تعكسه الأرقام الرسمية على فداحتها، وليست الطبقات محدودة الدخل والفقيرة هي الوحيدة المتضررة من مجمل هذا النهج، بل أن آثاره تطال الطبقة الوسطى وشرائح من البرجوازية الوطنية، ما يهدد الاستقرار الاجتماعي».

وناقش المنتدى،على مدار جلستين، رؤى تتصل بمستقبل بلدان المنطقة، حيث قدّمت في الجلسة الأولى ورقتان عرضتا رؤية اجتماعية – سياسية مستقبلية لكل من الباحثة المحامية بسمة بنت مبارك الكيومي من سلطنة عمان الشقيقة، والباحث البحريني الأستاذ غسان الشهابي، ورأس الجلسة د. حسن مدن.

أما في الجلسة الثانية فقدّمت ورقتان أخريان تناولتا الرؤية الاقتصادية لمستقبل بلدان المنطقة، قدّمهما كل من الباحثين الاقتصاديين د. محمد الكويتي ود. محمد الصيّاد من مملكة البحرين، ورأس الجلسة الأستاذ محمد غازي العنزي من دولة الكويت الشقيقة.

يذكر أن المنتدى ناقش في الأعوام السابقة قضايا مهمة في الشأن الخليجي، بينها العلاقة بين الدولة والبنى الاقتصادية، وخصائص التطور الاجتماعي – الاقتصادي، والتركيب الطبقي – الاجتماعي في بلدان المنطقة وغيرها، من قبل باحثين مرموقين من البحرين والكويت وسلطنة عمان ودولة الإمارات.

ويحرص المنبر التقدمي على طباعة ونشر هذه الأوراق في كتب تُشَّكل اليوم مرجعاً للباحثين والمهتمين والناشطين السياسيين.

وصاحب عقد المنتدى افتتاح المعرض السنوي للكتب المستعملة، والذي سيستمر حتى نهاية إبريل الجاري في مقر "التقدمي" بمدينة عيسى، وتعرض فيه كتب في مختلف مجالات الإبداع والمعرفة: الأدب والتاريخ والاقتصاد وعلم الاجتماع والسياسة وغيرها من حقول، ويحظى بإقبال من قبل المهتمين بالكتب والقراءة من مختلف الأجيال.

بصراحة

تراجعٌ أم هو فعلٌ ممنهج؟

فاضل الحليبي

لا يمكن أن تحدث التحولات الديمقراطية بدون حرية الرأي والتعبير، فالتضييق على الأفراد والجماعات في التعبير عن آرائهم وأفكارهم يعيق فكرة الإصلاح السياسي والتغيير، كما يتعارض مع حقوقهم الدستورية.

وفي بلادنا كان المؤمل، وبعد مرحلة ميثاق العمل الوطني في فبراير من عام 2001، أن تتطور التجربة نحو مزيدٍ من الحريات العامة وتتعزّز المفاهيم والمبادئ الديمقراطية في المجتمع، وجاءت أحداث فبراير / مارس 2011، لتزيد تلك التراجعات ويتكرس نهجٌ آخر مشبعٌ بروح الحقبة السوداء التي كانت سائدةً بعد حل المجلس الوطني عام 1975 إلى فبراير 2001 ، ربع قرن (حقبة قانون أمن الدولة) وتدابيره وإجراءاته.

تعود تلك الروح من جديد لتؤسس لواقع آخر يراد له الاستمرار وفرض (أمر واقع) في المجتمع من سماته الرئيسية تكميم الأفواه والآراء والتضييق على النشطاء والمتطوعين في منظمات المجتمع المدني، وكمثال على ذلك منع أعضاء الجمعيات السياسية الترشح لمجالس الإدارات في الأندية الرياضية والثقافية، وإذا أرادوا الترشح عليهم تقديم استقالاتهم من جمعياتهم السياسية، وقد حدث ذلك للعشرات منهم الذين قدّموا استقالاتهم ليتسنّى لهم الترشح ، وكذلك منع أعضاء الجمعيات السياسية المنحلة من الترشح في الانتخابات النيابية والبلدية.

وبالإضافة إلى كون ذلك مصادرة حق الإنسان في التعبير عن أفكاره وقناعاته، فإنه يُعدُّ تراجعاً عن مبدأ حرية الرأي والتعبير ومخالف للمادة رقم (23) من دستور مملكة البحرين التي تقول (حرية الرأي والبحث العلمي مكفولة، ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غيرهما، وذلك وفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون، مع عدم المساس بأسس العقيدة الإسلامية ووحدة الشعب، وبما لا يثير الفرقة أو الطائفية).

وعلى صلة بحرية الرأي والتعبير وتفاعل المواطنين، نجد ما حدث مؤخراً بعد إثارة موضوع البحرنة في مجلس النواب من قبل العديد من النواب وتشكيل لجنة تحقيق نيابية معنية بموضوع البحرنة، حيث تمّ تداول الموضوع في وسائل التواصل الاجتماعي من النشطاء والمهتمين بقضايا المجتمع، حيث لم يعجب ذلك بعض الكتاب المؤزمين، فبدأوا بالتحريض على المدافعين عن العاطلين، واتهامهم بأن لديهم أجندة، معيدين إلى الأذهان الحملة التي شنت ضد النشطاء بعد أحداث 2011.

هؤلاء القوم لا ينظرون إلا إلى مصالحهم الخاصة حتى لو تمّ تقييد الحريات العامة وتضرر الخريجون العاطلون عن العمل وهم بالآلاف من الخريجين الجامعيين وخريجي الثانوية العامة، فهم لا يشعرون بمعاناتهم ومعاناة أسرهم يأملون وهم أبناء وبنات البحرين الذين يجب أن تضمن لهم الكرامة والعزة، فهدف هؤلاء هو تكميم الأفواه، ومن جهة أخرى تأليب الحكومة على كل من يعترض وينتقد في حدود المتاح على وسائل التواصل الاجتماعي.

محطات

يحررها: خليل يوسف

الفساد والفاسدين

– هل لاحظتم ان محترفي الفساد هم الأكثر حديثاً عن العفة والنزاهة والطهارة والشرف والضمير، لا نعلم ما إذا كان ذلك يعني أن الفساد يزداد قوة ورسوخاً، أو انه يوسع من دائرة أعضاءه ونفوذه بضم فاسدين جدد ..؟!

– الفاسدون والجهلاء وعديمو الضمير هم أفضل صديق لما يسئ إلى أي بلد، وأفضل حليف لما يهدد أركانه حتى لو كانوا يهتفون كل يوم «يحيا الوطن» ..!

– لعله نوعاً جديداً من الفساد، أن تتحول جمعيات نفع عام وباحترافية يشهد لها وعلى يد أصحاب مآرب شتى إلى جمعيات ضرر عام ..!

– أمام ما يكشف عنه كل عام ديوان الرقابة المالية والإدارية فى تقاريره السنوية من تجاوزات ومخالفات ومظاهر فساد، لازال من يفترض انهم معنيون بالتحرك والتصدى يؤمنون ب «لا أرى .. لا أسمع ..لا أتكلم..» ..!

«مسج» ..

بعض الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدنى تحولت إلى استراحات شلل، أو أصحاب مصالح خاصة دون أي منجز يخدم الأهداف التى انشأت من اجلها هذه الجمعيات والمؤسسات، هل من مراجعة وتصويب ينهض بواقع حال هذه الجهات ..؟

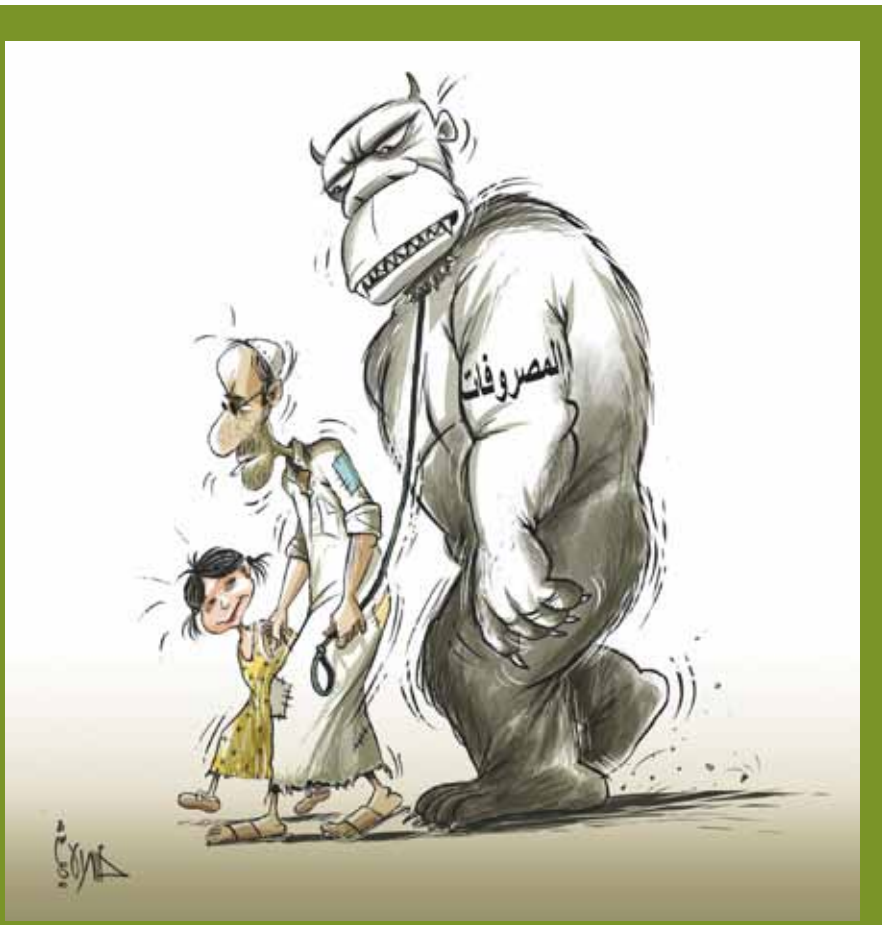

البحرنة ..

هل تذكرون تلك المعزوفات التى كانت تدق على وتر «البحرينى أولاً» و«البحرينى الخيار الاستراتيجي» و«المواطن لن يُمس»، وغيرها من العناوين والشعارات التى جرى تداولها مراراً وتكراراً على مدى عدة سنوات ..؟!

وهل تذكرون الدراسات والخطط والبرامج والمشاريع التى اعلن عنها لجعل البحرينى صاحب الأحقية الأولى فى سوق العمل، وهل تذكرون الضجة التى شهدناها فى عام 2003 حول ما عرف بمشروع ماكينزى، وهو المشروع الذى استهدف تشخيص سوق العمل فى البحرين والتحديات التى تواجه هذا السوق وتحديد سبل اصلاح هذا السوق وإعطاء البحرينى اولوية العمل من منطلق أن تحقيق البحرنة مصدر للأمن والسلم الاجتماعى.

ولكن علينا جميعاً ان نتذكر كيف كانت «البحرنة» و«أهداف البحرنة» ، و«توجهات البحرنة» و«خطط البحرنة» تضرب فى الصميم، بل ذهب أكثر من مسؤول إلى اعلان وفاة البحرنة بذريعة انها لاتلائم الاقتصاد البحرينى ولا نهج الحرية الاقتصادية للبحرين ولا جهود جذب المستثمرين ..!

اليوم بعد كل التشوهات الحاصلة فى سوق العمل يعود ملف البحرنة إلى الواجهة بسبب مشروع وطنى للتوظيف تبناه مجلس الوزراء لتوظيف المواطنين الباحثين عن العمل فى القطاعين العام والخاص، وكالعادة تحدث وأسهب وزراء ومسؤولون فى مدح هذا المشروع واهدافه النبيلة و ...و ...

بعد كل التقلبات فى هذا الملف، وبعد الكلام الكثير فى المشروع الجديد، يظل السؤال المطروح: هل يمكن أن تتحقق الجدية اللازمة لإعادة الاعتبار للبحرنة فى سوق العمل ..؟! والسؤل بصيغة اخرى هل يمكن وضع الأمور فيما يخص هذا الملف فى نصابها الصحيح كما يجب التصحيح ..؟!

إلى كل المعنيين، لا تجعلوا حال «البحرنة» شبيه بحال الأيتام على مائدة اللئام ..!!

ما قلَّ ودلْ ..

– كم من المهازل التى يزخر بها واقعنا، أسوأها وأخطرها تلك التى ترتدى ثوب الوطنية أو الفضيلة ..!

– مؤسف، بل داع لبالغ الأسى والأسف الاّ تكون الحقائق هى الوقائع ..!

– الفشلة لا يصنعون المستقبل، ولا يرفعون الرأس بين الأمم ..؟

– «كل الكلام قلناه .. وادينا زى ما احنا ..لو يوم جميل عشنا ..كانت هانت جروحنا»، هذه كلمات الشاعر عبدالرحمن الأبنودي تمعنوا فيها، وأحسب أنكم ستجدونها تنطبق على الكثير من أمورنا التى قيل فى شأنها كلام كثير وكبير، وكله ذهب أدراج الرياح ..!

البدء بحلحلة ملف الممرضات والممرضين العاطلين

ضمن مساعيها في العمل على ايجاد حلول لملف العاطلين في مختلف التخصصات العلمية في البحرين، قامت «كتلة تقدّم» خلال الأسابيع القليلة الماضية بجهود استثنائية من أجل ايجاد حلول مرضية وعملية لتوظيف الشباب البحرينيين من حملة بكالوريوس التمريض من الجامعات المختلفة، حيث تواصل عضوا الكتلة وفي أكثر من اجتماع مع سعادة وزيرة الصحة فائقة الصالح، التي أبدت تجاوباً محموداً في هذا الاتجاه، حيث أثمرت تلك الجهود عن البدء في توظيف أكثر من 150 ممرضا وممرضة بحرينية ومن حملة مؤهل بكالوريوس التمريض، وتمّ الإعلان رسميا عن ذلك في احتفال أقيم في وزارة الصحة مؤخراً. علما ان اعضاء «كتلة تقدم» قد بحثوا قبل ذلك وفي اجتماعات متواصلة مع ممثلين عن الممرضين الخريجين سبل انهاء هذا الملف والاسراع في عملية الاحلال والتوظيف بما لا يؤثر سلبا على أي اختلالات مهنية قد تحدث.

«تقدّم» تتابع هموم المسرحيين البحرينيين

ضمن مساعيها في تعزيز مكانة الحركة الثقافية في البحرين، تواصل اعضاء كتلة «تقدّم» مع قيادة اتحاد المسرحيين البحريني، مساندة لجهودهم في رفد العمل المسرحي ودعم المسارح البحرينية والحراك الثقافي في البحريني بصفة عامة.

وعقد النائب الأول لرئيس مجلس النواب وعضو "كتلة تقدم" عبد النبي سلمان بمعية ممثلين عن اتحاد المسرحيين البحريني مع الرئيس التنفيذي لتمكين، من اجل ايجاد دعم مستمر لفعاليات وبرامج الاتحاد خلال الفترة القادمة، وبما يرفد جهود الحركة المسرحية في البحرين، حيث ابدى الرئيس التنفيذي ل»تمكين» كامل الدعم والمساندة لتلك الجهود مؤكدا على الاستعداد لدراسة متطلبات قياد اتحاد المسرحيين، وبما يخدم يساند ويدعم مسيرة التنمية الشاملة في البحرين.

مطرقة البرلمان

فلتكن مهمة اسناد البرلمان حاضرة

عبد النبي سلمان

تابع الشارع البحريني منذ اكثر من اسبوعين من الآن قضية المشروع بقانون حول صندوق التأمين ضد التعطل الذي تقدّمت به الحكومة بصفة الاستعجال للسلطة التشريعية، حيث أدخلت الحكومة تعديلات على القانون تتعلق بزيادة قيمة تعويضات العاطلين من الباحثين عن عمل من الجامعيين وغير الجامعيين، حيث ينسجم ذلك مع التوجه الذي فرضه مجلس النواب والمجتمع مؤخرا بضرورة انصاف العاطلين عن العمل في ظل تزايد حضور العمالة الوافدة في البحرين.

اللافت في الأمر ان الحكومة وهي تحيل المشروع بقانون أقدمت على اقحام بند اضافي مثير للجدل يسمح لها من خلاله بسحب مبلغ ضخم وقدره 230 مليون دينار ولمرة واحدة من صندوق التعطل لتغطية كلفة من سيخرجون على التقاعد الاختياري من موظفي الحكومة!!

أثار هذا البند، ولا يزال، لغطاً لم يتوقف حتى اللحظة في مختلف الأوساط المجتمعية وبالتحديد داخل مجلس النواب، ثم ما لبث أن انتقلت عدواه إلى أروقة جلسات مجلس الشورى أيضاً. ولن نضيف جديدا حينما نقول أن وراء اللغط عدم أحقية أي طرف كان بما في ذلك الحكومة أو حتى مجلس النواب بالسحب من صندوق التعطل من دون مبررات موضوعية وقانونية من صندوق العاطلين الذين يضجون بالشكوى منذ سنوات من اهمال ملفاتهم من قبل وزارة العمل، واخراجهم بطرق ملتوية من برنامج تمويل التعطل لأسباب اعتبرناها نحن في مجلس النواب غير منصفة أو حتى عادلة.

ما يهم في الموضوع هنا أن صفة الاستعجال التي تعمّدتها الحكومة كان يراد منها عدم اعطاء مجلس النواب والمجتمع فرصة لالتقاط الأنفاس، ومن ثم رفض فكرة المشروع، خاصة في البند المتعلق باعطاء الحكومة حق سحب المبلغ المطلوب من الصندوق، فقد سبق أن جربت الحكومة مرارا تغيير القوانين لتسهيل تمرير بعض الأمور المالية او حتى التخلص من تبعات وآثار بعض التراكمات المعيشية، كما حصل منذ اكثر من سبعة أشهر عندما حاولت تغيير قانون التقاعد، حينها لم تكن صفة الاستعجال حاضرة ، الأمر الذي اعطى للمجتمع بجمعياته السياسية ومؤسساته المدنية ونقاباته فرصة رفض فكرة المشروع والضغط بقوة على مجلس النواب الذي كان مهيئا جدا وبغالبية اعضاءه للمضي قدما في تحقيق طموحات الحكومة بالموافقة على تلك التعديلات، إلا أن المجلس اضطر وبضغط من الشارع البحريني وبالإجماع لرفض المشروع، ولم يسعف الحكومة حينها موافقة غالبية أعضاء مجلس الشورى مما اضطر معه جلالة الملك من التدخل لسحب المشروع واعادته إلى الأدراج.

هذه المرة لم يحدث ذلك حيث لم يتسن للمجتمع أن يقوم باسناد حقيقي للنواب، حتى أن تداول القضية في الشارع السياسي لم يكن حاضراً بقوة نتيجة لضيق الوقت وعلى الرغم من ذلك استطعنا أن نمنع حالة الاجماع التي ربما كانت ممكنة، فصوّت ضد المشروع هذه المرة ثلاثة عشرة نائب، لتشتعل بعدها وسائط الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي منددة وفاضحة لدور الأغلبية من النواب الذين مرّروا المشروع.

خلاصة القول، إن مجلس النواب وهو يستعد قريبا لمناقشة ومتابعة العديد من الملفات المالية والمعيشية والاقتصادية التي تفرضها حالة التقشف التي تمر بها البحرين منذ فترة، والتي من المرجح جدا ان تضطر معها الحكومة الى القيام بالمزيد من تلك الاجراءات المشابهة، سعيا منها للخروج من مصاعبها غير المسبوقة على المستوى المالي تحديدا، ضمن ما بات يسمى بحزمة التوازن المالي وصولاً للعام 2022، فإننا ندعو إلى دور أقوى للبرلمان بجميع كتله ونوابه، وهذا لن يتأتى إلا بدور أكثر قوة وصلابة للجمعيات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني والنقابات والاتحادات العمالية، وهذه الأخيرة تحديدا، يكثر الحديث عن دورها الخجول والمتردد بل والصامت مرات عديدة. تلك مهمة يجب الاستعداد لها ونحن نعبر معا نفقاً صعباً يراد لنا من خلاله أن نفقد العديد من المزايا والمكتسبات المعيشية، على الرغم من أن الحكومة كانت قد وعدت بالالتزام عند اقرار برنامجها بعدم المساس بمكتسبات ومصالح الناس.

في لقاء بين عبدالنبي سلمان والرئيس التنفيذي لـ«تمكين»

بحث ملف خريجي هندسة الطيران

اجتمع النائب الأول لرئيس مجلس النواب وعضو "كتلة تقدّم" عبد النبي سلمان مؤخرا بالرئيس التنفيذي لتمكين الدكتور ابراهيم جناحي، من اجل التباحث في ايجاد حلول مرضية لخريجي تخصص هندسة الطيران من العاطلين البحرينيين والذين تدربوا لأكثر من خمس سنوات متواصلة على نفقة تمكين.

وسبق ذلك اجتماع موسع مع ممثلين لأكثر من 65 عاطلا من خريجي التخصص المذكور، والذين اعيتهم الظروف في الحصول على ما سبق أن وُعدوا به على المستوى الوظيفي، حيث استمروا طيلة السنوات الماضية في بحثهم عن تحقيق حلمهم في الانضمام الى شركة طيران الخليج او اي شركة اخرى تستفيد من خبراتهم وتخصصهم الا ان الأبواب ظلت موصدة في وجوههم في وقت يحتل المئات من الأجانب مواقعهم دون ضوابط قانونية تحمي العمالة البحرينية في سوق العمل حيث يجري التغول لغير صالحها.

«كتلة تقدم» تلتقي بالعاطلين من خريجي العلاج الطبيعي

في سياق متابعاتها لملف البحرنة والعاطلين في البحرين، اجتمعت " كتلة تقدّم" ضمن لقاء موسع مع شريحة كبيرة من خريجي العلاج الطبيعي من الجمعات المختلفة، وذلك للوقوف على أبعاد تعثر الحلول طيلة السنوات الماضية لايجاد حل ناجع لملف يعني قرابة مائة عاطل وعاطلة من خريجي التخصص المذكور.

وقد اسهب الخريجون في شرح معاناتهم، حيث أمضى بعضهم أكثر من عشر سنوات بحثاً عن فرصة عمل في المستشفيات الحكومية والخاصة دون بارقة أمل، تسعفهم للخروج من شبح البطالة والإهمال، في وقت تكتظ فيه المستشفيات الحكومية والخاصة وبعض الجهات والمراكز المتخصصة في الدولة بأعداد مهولة من الأجانب.

هذا وقد تداول أعضاء كتلة تقدّم في مختلف الحلول الممكنة للخروج بحلول مقبولة تساعد في تجاوز معاناة العاطلين، وبما يساعد على تحقيق حلم طال انتظاره لشريحة كبيرة من الشابات والشباب البحرينيين المؤهلين علمياً ومهنياً وبامكانهم تبوء مواقعهم بجدارة في سوق العمل البحريني.

«تقدّم» وبعض النواب

يطالبون بتحقيق شفاف في قضية ترويج المؤثرات العقلية

أكدت "كتلة تقدم" النيابية ومعها مجموعة من النواب الوطنيين على أهمية متابعة الجهات المختصة لتداعيات وآثار ومسببات القضية التي هزت الشارع البحريني، جراء افتضاح قضية أخلاقية بحجم تلك التي أفصحت عنها بشجاعة ومسؤولية وطنية الناشطة الاجتماعية د. شريفة سوار حول ما جرى في إحدى مدارس البنات في مدينة حمد، حيث تم الإعلان عن ترويج مواد ومؤثرات "لاريكا" المعروفة بآثارها الضارة والسيئة والمسببة للإدمان والاختلالات العصبية في أوساط الطالبات طيلة فترة غير معلومة لنا حتى اللحظة.

وشدّد البيان على أهمية أن يأخذ التحقيق الجاد مجراه بكل شفافية من خلال لجنة التحقيق التي أعلن عن تشكيلها سمو رئيس مجلس الوزراء، والأهم أن تقوم اللجنة بعملها بكل حيادية ونزاهة ومسؤلية، متمنين إشراك جهات مدنية ومجتمعية وحقوقية محايدة في عملية التحقيق.

وأكدّت البيان إن هناك حاجة ماسة لتلبية ما نصت عليه الإتفاقيات الدولية بهذا الشأن، بضرورة حماية الشهود مع توفير الضمانات اللازمة لهم ولعمل اللجنة من دون أية تدخلات أو إملاءات من أي طرف كان، ضماناً للشفافية وتحقيقاً للمسؤلية والعدالة للجميع، مع ضرورة تطبيق القانون على الجميع بكامل الحيادية.

عبد النبي سلمان
سيد فلاح هاشم
يوسف زين العابدين زينل
كلثم الحايكي
ممدوح الصالح

فلاح هاشم: اموال التعطل ليست للتغطية على تبعات مشاريع فاشلة

قال عضو كتلة «تقدّم» فلاح السيد هاشم أن الجهات الرسمية المعنية تجاهلت التساؤلات الشعبية والنيابية حول مشروع برنامج التقاعد الاختياري الذي سبق وان حذرنا منه، وتعمّدت الابقاء على الصورة الضبابية عن مقدار التكلفة المالية لهذا المشروع ومن هى الجهة التي ستتحملها وكيف ستؤمنها، وبعد ان تم عبر هذا البرنامج التخلص من الآلاف من موظفي القطاع العام، يصدق المثل القائل (ذاب الثلج ... وبان المرج).

وقال هاشم: «لقد تمّ إقرار قانون التأمين ضد التعطل كنظام تأميني يغطي خطر التعطل عن العمل بهدف واضح وكما نص عليه القانون رقم 78 لسنة 2006 بدفع تعويضات وحصرها لفئتيين (الباحث عن العمل لأول مرة والمتعطل بسبب فصله تعسفياً، أو عجز وتعثر المؤسسة التي يعمل بها ويتم إغلاقها) وبتمويل كما نصت عليه المادة السادسة من نفس القانون من اقتطاع ما نسبته 1٪ من اشتراكات العمال والموظفين و1٪ نصيب الحكومة كرب عمل عن العاملين في القطاع الحكومي و1٪ من اصحاب العمل في القطاع الأهلي، وبذلك يتحقق أن هذا الصندوق هو غطاء مالي لنظام تأمين تكافلي يغطي خطر التعطل عن العمل».

وأضاف: «من الواضح أن الفائض في موازنة نظام التأمين ضد التعطل، حصلت على حساب العاطلين عبر تدني التعويضات والمعونات وعدم مراجعتها طوال الأعوام الماضية وبعملية اسقاط المستحقين عبر ممارسات تؤدي الى اسقاط اعداد كبيرة منهم من قوائم العاطلين من اجل ابراز نسب محددة سلفاً لنسب البطالة وكذلك التقتير على العاطلين وحرمانهم من مستحقاتهم»

وأعاد النائب فلاح إلى الأذهان التحذيرات من تبعات هذه السياسات الاجتماعية المتبعة وخاصة استهداف نظم الحماية الاجتماعية واموال المشتركين فيها من عمال وموظفين وتخلي الدولة عن مسؤولياتها تجاه المواطن وبهذا تتساوى الحكومة مع أصحاب الأعمال وفي خطوة خطيرة بإعتمادها معالجة وضعها المالي في مقدمة الأولويات دون اية اعتبارات أخرى واصبحت بدلاً من ان تكون ضامناً وكافلاً لمنظومة الحماية الاجتماعية كما ينص الدستور، اصبحت مدخرات هذه المنظومة «سباح براح».

وختم هاشم مداخلته بالتحذير من مغبة استخدام اموال هذا النظام في غير ما نص عليه القانون وبدون موافقة اصحاب الشأن وهم جميع العاملين الذين تحملوا تكلفته سيكون مقدمة لمشاريع اخرى في ذات الاتجاه الكارثي".

فلاح: «من الواضح أن الفائض في موازنة نظام التأمين ضد التعطل، حصلت على حساب العاطلين عبر تدني التعويضات والمعونات وعدم مراجعتها طوال الأعوام الماضية وبعملية اسقاط المستحقين عبر ممارسات تؤدي الى اسقاط اعداد كبيرة منهم من قوائم العاطلين من اجل ابراز نسب محددة سلفاً لنسب البطالة وكذلك التقتير على العاطلين وحرمانهم من مستحقاتهم»

ويتساءل: كيف لنا إلزام القطاع الخاص بمسؤولياته

طالما الحكومة لا تفعل ذلك؟

وفي مداخلة أخرى قال عضو «تقدّم» فلاح السيد هاشم: «يجب التذكير على أن ما جاء به القانون رقم (78) لسنة 2006 ما هو الا تنفيذ متأخر لما نص عليه القانون رقم 24 لسنة 1976 في المادة الأولى بخصوص المخاطر التي يغطيها حيث نص عليه في الفرع الرابع من المادة المذكورة:

التأمين ضد الشيخوخة و العجز والوفاة .

التأمين ضد إصابات العمل .

التأمين ضد العجز المؤقت بسبب المرض أو الأمومة .

التأمين ضد التعطل .

وذكّر هاشم بقول النائب السابق وعضو مجلس الشورى الحالي الأخ علي العرادي (بأن الأموال المحصلة من التأمين ضد التعطل ليست أموالاً للحكومة، وإنما أموال مقتطعة من رواتب الموظفين)، وبنفس السياق أفاد وزير العمل جميل حميدان (إن قانون التأمين ضد التعطل لا يمكن قانونياً أن يغطي جوانب أخرى ، ولم يتم الإستعانة بهذه الأموال عجز موازنة الحكومة، وإنما تخضع لسياسة إستثمار تنفذها الهيئة العامة أسوة بالصناديق الأخرى لديها، و يتم إستثمارها لصالح صندوق التعطل).

وأضاف النائب هاشم: : "إذا كانت الحكومة تتخلص من العاملين لديها بمشاريع وبرامج وبمسميات متعددة من هيكلة وخصخصة وتقاعد إختياري وتحميل أنظمة الحماية الأجتماعية التكلفة فكيف لنا أن نلزم القطاع الخاص بتحمل مسؤولياته في شأن العمالة الوطنية طلما تم التصريح بالعجز الفعلي لصناديق التأمين الإجتماعي وقدمت مشاريع القوانين في إتجاه تقليص مزايا المتقاعدين ومكتسباتهم .

أن الفائض في موازنة نظام التأمين ضد التعطل، حصلت على حساب العاطلين الذين لم ينالوا إلا الفتات طوال هذه السنوات من التعطل وعبر عدة معوقات ليس أولها تدني التعويضات والاشتراطات وما يوجهه العاطلين من مصاعب للحصول على هذه التعويضات، وإسقاط أسمائهم من قوائم العاطلين وبذلك يتم حرمانهم من هذه التعويضات من جهة والمحافظة على النسبة المعلنة من العاطلين من جهة أخرى .

وفنّد النائب فلاح التبريرات التي تقدم لجلب الإستثمارات ورؤوس الأموال والتسهيلات الممنوحة لأصحابها، في حين تجري التضحية بمصلحة المواطن كما يحدث في فتح الباب على مصراعيه وإغراق البلد بالعمالة والمستثمرين الوافدين، في حين تكون هذه الأموال في يدنا نذهب لنضيعها في مشاريع لا يمكن أن تقنع أحداً بأنها ستنمي هذه الأموال.

مصلحة العمال بين التأمين ضد التعطل والتقاعد الاختياري

يحيى المخرق

قدّمت الحكومة مشروعاً بقانون بصفة الاستعجال لمجلس النواب يهدف الى تعديل بعض منافع قانون التأمين ضد التعطل؛ وربطت الموضوع بشكل فج بتمويل برنامج التقاعد الأختياري من فائض صندوق التأمين ضد التعطل.

ونجحت الحكومة في تمرير المشروع من مجلسي النواب والشورى دون نقاش جدي في موضوع التمويل وهو النقطة الخلافية.

كما كان واضحاً ضحالة تفكير والقدرات الضعيفة للعديد من النواب الذين قدّموا مداخلات ركيكة ومعلومات مغلوطة، أو كانو مدافعين عن الحكومة بشكل أعمى ناسين او متناسين مهمتهم الأساسية في الدفاع عن مصالح من أوصلهم للمجلس – او ربما قاموا بالوفاء فعلاً لمن أثّـر في وصولهم للمجلس وصّوتوا لصالحها، أي الحكومة.

• يتوجب على الحكومة (وينطبق ذلك على أي مؤسسة) تمويل أي برنامج قبل طرحه وليس البحث عن التمويل بعد اتمام البرنامج.

•الهدف الأساسي هـو تخفيض المصروفات المتكررة –ضمن وصفة صندوق النقد الدولي– ويراد تمويله على حساب العمال حرفياً.

• التأمين ضد التعطل فرع من فروع التأمين الاجتاماعي وهو نظام تكافلي يقوم من خلاله المشتركون من العمال وأصحاب العمل بتمويل الصندوق والـذي بدوره يصرف اعانة التعطل والتعويض عن التعطل.

• بينما برنامج التقاعد الاختياري أعلن عنه كجزء من مبادرة تقليص المصروفات التشغيلية للحكومة من خلال التخلص من جزء من العمالة في القطاع العام عبر ما سمي «تقديم حوافز للمشاركين».

• من الواضح أن أموال التأمين ضد التعطل لم يكن المقصود منها من خلال المنصوص عليه في القانون تمويل أي شيْ سوى اعانة وتعويض الفصل التعسفي.

• اذا كانت الحكومة ترى أن الفائض في الصندوق زائد عن حاجة الصندوق، ويمـكـن التصرف فيه دون اخـلال الصندوق بواجباته فالأجدر بها أن تطبق المادة (25) من القانون وتخفض نسب الأشتراكات والتخفيف على العمال بدلاً من تبديد الفوائض في غير المخصص لها.

• كان ولا يزال من الأجدر استثمار الفائض في مشاريع تـوّلـد وظائف وتساهم في القضاء على البطالة، وتساهم بالإشتراك في الصندوق وتعظيمه بدلا من تمويل مشروع لن يرد على المشتركين والمجتمع أي مردود.

•لم يقم وزير العمل بنشر ملخص التقرير الاكتواري في الجريدة الرسمية كما تنص المادة (8)، إلى جانب التقرير المالي المدقق المنصوص عليه في المادة (9) من قانون التأمين ضد التعطل.

• للأسف فإن العمال ومصالحهم ومستقبلهم دائما ما كانت الحلقة الأضعف والجهة المستهدفة أموالها ومقدراتها، والخيار الأسهل في تحميل مسؤولية سوء إدارة الحكومة والفساد، فمن نهب أموال التأمينات الأجتماعية والفساد المترامي وسوء الإدارة، إلى فرض الضرائب عليهم وصولاً إلى نهب أموالهم بقوة القانون، ودون أن تكون للعمال كلمة، ويساهم في ذلك للأسف ضعف وتفتت الحركة العمالية.

• كان من الأولى أن يرفض النواب مشروع القانون والحفاظ على أموال العمال، بل والأجدر بهم مساءلة الحكومة عن طرح مشروع بهذا الحجم دون وجود التمويل.

مقارنة بين قانون التأمين ضد التعطل وبرنامج التقاعد الأختياري

وجه المقارنة	التأمين ضد التعطل	التقاعد الاختياري
الهدف منه	توفير أحد أنواع الحماية الأجتماعية لمن يتعطل عن العمل واعانة الباحثين عن عمل لأول مرة.	التخلص من عدد من الموظفين الحكوميين لتقليص النفقات المتكررة – بند الرواتب. دخول موظف الحكومة إلى مجال ريادة الأعمال ليساهم ذلك في تحريك التنمية الاقتصادية للدولة.
المشمولون	الموظفين المدنيين العاملين لدى الحكومة عمال القطاع الاهلي	
المستفيدون	موظفي الحكومة وعمال القطاع الاهلي والباحثين عن عمل أول مرة	الموظفون المدنيّون العاملون لدى الحكومة واجتازوا 10 سنوات في الخدمة.
التمويل	1% من العامل و1% من رب العمل	لا تمويل
المنافع	60% من راتب المفصول من عمله بما لا يزيد عن 500 دينار. اعانة 120 و 150 دينار للباحث عن عمل لأول مرة.	ترقية نهاية الخدمة لمدة سنة بأثر رجعي. ضم 5 سنوات خدمة اعتبارية للموظف. منح مبلغ نقدي مقابل 5 سنوات.
الفائض / بلغ التمويل	800 مليون دينار	230 مليون دينار
الممولون / المستفيدون	93 ألف بحريني في القطاع لخاص 497 ألف اجنبي في القطاع الخاص 53 ألف بحريني في الحكومة المجموع 644 ألف عامل	9 ألاف مواطن

لا للهث وراء التطبيع!

جواد المرخي

وجد دعاة التطبيع مع العدو الصهيوني والمروجون له في الأوضاع العربية الراهنة، حيث المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية الصعبة الفرصة لتسويق بضاعتهم بتوجيهات امبريالية وصهيونية بحجج مختلفة كالخوف من إيران.

ولمعرفة جوهر الصهيونية العالمية علينا العودة إلى ظروف قيام الدولة الصهيونية بدعم امبريالي غربي من بريطانيا وفرنسا وألمانيا وروسيا القيصرية وأمريكا، ابتداء من عام 1799 الذي فيه أعلن نابليون بونابرت عن مشروع صهيوني لإقامة الدولة اليهودية في فلسطين عندما صدر منشور يدعو فيه نابليون كل يهود إفريقيا وآسيا الالتفاف حول فكرة بناء القدس القديمة.

في عام 1839 بادرت بريطانيا للقيام بفتح قنصلية لها في القدس حيث أنها وضعت اليهود تحت حمايتها، وفي عام 1840 صدرت مذكرة من وزيـر خارجية بريطانيا تتضمن خطة استعمارية لاحتلال فلسطين وقد جاء التأييد لهذه الفكرة من قبل اللوبي الصهيوني في أمريكا، وبهذه الخطوة مهدت الدول الاستعمارية العالمية آنذاك لقيام الدولة الصهيونية على أرض فلسطين باسم إسرائيل، وفي عام 1860 صدر بيان للقوى الصهيونية العالمية في مؤتمر لها في النمسا يدعون فيه يهود الشرق الرجوع إلى القدس.

جاء الوقت ونفذت بريطانيا وعد بلفور المشؤوم الذي قد أعطي الحق لمرتزقة الصهيونية العالمية للقيام باجتياح فلسطين عام 1948 وقد خسرت الدول العربية الحرب لأن الوطن العربي كان مستعمراً من فرنسا وبريطانيا وإيطاليا.

في عدوان يونيو عام 1967 وسعت إسرائيل احتلالها لأراض فلسطينية وعربية، وجرى تحويل نصر أكتوبر عام 1973 إلى عتبة لقيام الصلح بين مصر السادات وإسرائيل، تلتها مهزلة أوسلو واعطاء الفلسطينيين إدارة غزة والضفة تحت الوصاية الصهيونية وليس كدولة فلسطينية مستقلة، حيث سلبت «أوسلو»من الفلسطينيين مجهودهم الوطني والثوري وادخلتهم في متاهات ومنازعات سياسية بدلاً من وحدتهم الوطنية، وما نراه من انقسامات حادة في وسط الحركات الوطنية الفلسطينية والنزاع بين قيادات الضفة وغزة، إلا دليل واضح على ذلك.

شجّع هذا الوضع الفلسطيني والعربي المزري الدول العربية التي تلهث وراء التطبيع أن تتحدث بعلنية عنه في مؤتمر وارسو في فبراير 2019، رغم الاعتراضات الشعبية العربية الواسعة.

لماذا تغيب لغة الأرقام في حياتنا؟

في مداخلة طرحتها مؤخرا في المنتدى التقدمي الفكري السنوي الخامس، والذي حمل عنوان: «بلدان الخليج العربي.. رؤى مستقبلية»؛ أشرت فيها إلى غياب لغة الأرقام والمدلولات والمعاني والأبعاد الاقتصادية عن فضائنا الإعلامي وخطابنا السياسي والاجتماعي وندواتنا وأغلب نتاجنا الفكري، رغم أن هذا الشق حاضر بقوة في كل مادة أو موضوع يتصل بالشأن الحياتي برمته، فنحن كمواطنين وموظفين وأفراد اسرة نرسم خريطة حياتنا كلها بناء على الأرقام بدءا من مداخيلنا مروراً بمصروفاتنا وانتهاء بوضع خططنا المستقبلية وعدد أبناءنا ومساحة بيوتنا ونمط حياتنا، ان المواطن يتحرك على وقع اقتصاد بلده ومداخيله بالدرجة الأولى ثم تأتي الاعتبارات الأخرى.

عصمت الموسوي

بيد ان اللافت في الامر هو أن اعلامنا وأغلب ندواتنا وابحاثنا تتضمن السرد الطويل الإنشائي والتنظير والتحليل والنقد القليل في حدود المتاح، لكنها في الغالب بلا أرقام حسابية.

وبداية فإن البعد الاقتصادي كامن في صلب المشروع الإصلاحي ولكن جرى التركيز طوال السنوات الماضية على الطابع السياسي والاجتماعي والقانوني والدستوري، فالتحّول الديموقراطي يرنو أساسا إلى تحول في الأداء الاقتصادي، وإلى اعتماد معايير المسائلة والمحاسبة والرقابة على المال العام وتتبع أوجه صرفه، ومكافحة الهدر المالي والفساد وبلوغ التنمية المستدامة وهكذا.

حين طرحت الحكومة على مجلس النواب مشروع التقاعد الاختياري مطلع الشهر الماضي تجنبت الحديث عن كيفية تمويل المشروع مالياً، لقد غاب الرقم الذي كان يجدر ان يكون في قلب هذا المشروع وفي بداية سطوره، فلماذا فوجئ النواب لاحقاً بأن التمويل سيؤخذ من صندوق التعطل؟

وحين نتغنى ليل نهار بقضية تمكين المرأة على سبيل المثال، فإن السؤال الذي يليه بطبيعة الحال هو كم هي الميزانية المرصودة والمخصصة لبرامج ومشاريع التمكين هذه؟ وكم نسبة القوى العاملة النسائية حاليا وكيف سيتم رفعها «مالياً"، وذلك يستتبع بالطبع معرفة عدد النساء في قطاعي العمل العام والخاص وفي مواقع صنع القرار وفي مجالس الإدارات ومعدلات رواتبهن قياسا بنظرائهن الرجال، وهناك مثال ثالث يتعلق بموضوع البحرنة التي تتصدر أحاديثنا وندواتنا في الوقت الراهن، فالقضية هنا لا تتعلق بحقوق المواطن وأحقيته فحسب، ولكن تختص بلغة الأرقام وماذا تقول: فكم يُكلف العامل الأجنبي بعد رفع الدعم عنه وكم يكلف البحريني؟ من هنا سيتبين لنا أن العمالة الأجنبية ليست رخيصة كما يشاع لو عرفنا الرقم الحقيقي لأعدادها وكلفتها على الاقتصاد البحريني.

ولعلنا نلحظ أن غياب لغة الأرقام يرجع إلى غياب المعلومة الصحيحة والدقيقة، أو تعذّر الحصول عليها واعتبار كثير من الأرقام ضمن قائمة المحظورات الأمنية.

إن بلدنا يشهد تحولات كبيرة على المستوى المالي والاقتصادي، ويعاني من أزمة مديونية وعجز مالي ويعيش على المساعدات المالية الخليجية، لكنه أيضاً يقدم نفسه للداخل والخارج كبلد يريد التحول عن النموذج الاقتصادي الريعي على وقع نهاية حقبة النفط، ويتجه نحو تنويع الاقتصاد وفرض الضرائب ورفع الدعم واشراك المواطن في تبني السياسات الجديدة الملائمة، ان كان الأمر كذلك فإن لغة الأرقام وتوفير المعلومة ورفع سقف حرية التعبير حول هذه المسائل يجب أن تتصدر وتتضمن كافة خطاباتنا المقبلة كي نكون على بينة علمية وحسابية صحيحة لما نحن مقبلون عليه .

البحرنة حق وواجب ومسؤولية

العمل حق وواجب ومسئولية كل مواطن وخاصة أولئك الذين يمتلكون المؤهلات والكفاءة لشغل وظائف إدارية وتنفيذية في القطاع العام والقطاع الخاص، ويجب تقديمهم على الأجانب الذين يشغلون ذات الوظيفة.
الحاجة إلى تأسيس بنك معلومات عن الكفاءات البحرينية في مختلف المجالات.
الحاجة إلى تشكيل المركز الوطني للتوظيف بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني المعنية بالبحرنة.
الحاجة إلى تعزيز الشفافية وحق الوصول للمعلومة وكشف نسب ووظائف الأجانب في كافة المجالات الرسمية والخاصة.

محمد العرادي

حان الوقت لتطبيق سياسة الإحلال والاستبدال في الوظائف التي يشغلها الأجانب وخاصة في القطاع العام حيث توجد نسبة 20٪ من الوظائف ويقدرها البعض بأكثر من 10000 وظيفة ولا بد من توظيف البحريني أولا إلى جانب الأجنبي لفترة تدريب محددة المدة.

إلزام الوزارات والشركات والمؤسسات بالإعلان عن المواقع التي يشغلها الأجانب والرواتب والحوافز والعلاوات التي يستلمونها ونوعية الأعمال التي يقومون بها.

إلزام الجهات المعنية بوضع خطط عملية مزمنة لعملية الإحلال والاستبدال للوظائف القيادية التي يشغلها الأجانب.

إلزام الجهات المعنية برفع نسبة البحرنة وفق جدول زمني واضح يواكب برنامج التدريب.

العودة إلى فرض نظام نسب البحرنة في القطاع الخاص كما كان معمولاً به، مع مراقبة تطبيق هذا النظام من قبل الدولة واشراك مؤسسات المجتمع المدني لضمان عدالة وجدية التطبيق.

وضع حد أدنى لنسبة البحرنة في القطاع الخاص يتناسب مع نوعية العمال التي تؤديها الجهات المعنية.

بحرنة عدد من المهن التي لا تحتاج إلى قدرات خارقة، وحضرها على المواطنين البحرينيين فقط.

وضع نظام تحفيزي للمؤسسات الخاصة مع مكافئات مادية وإعلامية مقابل تحقيق أعلى نسب بحرنة.

إلزام كافة شركات القطاع الخاص بكشف البيانات والمعلومات الخاصة بالبحرنة على صفحاتها الالكترونية وتحديثها بشكل دوري.

الاهتمام بالنوعية والكفاءة في مجال التعليم والتدريب بما يعزز من نسب البحرنة ضمن الخطط الاستراتيجية على المدى المتوسط والبعيد.

وضع الخطط الإلزامية لتطوير مناهج التربية التعليم بما يتواكب مع سوق العمل، ومحاسبة المسئولين في الوزارة والجهات المعنية التي تعتمد برامج جامعية لا تتناسب مع متطلبات سوق العمل.

فصل وزارة التربية والتعليم المعنية بالتعليم الثانوي والأساسي عن وزارة التعليم العالي المعنية بالتعليم الجامعي والفني مع اعتماد سياسات تعليمية تدعم تخريج بحرينيين أكفاء قادرين على سد متطلبات سوق العمل.

وضع آلية مناسبة وشفافة تسمح لمجلس النواب ومؤسسات المجتمع المدني بالاطلاع على كافة المعلومات المتعلقة بالتعليم والتدريب.

التحرك الجاد على تطوير النظام التعليمي لاستيعاب مواد ومناهج وطرق تدريس تؤهل لوظائف المستقبل لسد فجوة المعرفة والتأهيل بين البحرينيين.

تعزيز دور مجلس النواب الرقابي وجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني وتفعيل التواصل بينها لتدارس كل ما يتعلق بهذا الملف الوطني الهام.

السماح لأعضاء مجلس النواب بالحصول على كافة المعلومات المتعلقة بنسب البحرنة وجداول الدرجات والعلاوات في القطاعين العام والخاص.

العمل على تعزيز التواصل والتعاون بين أعضاء مجلس النواب ومؤسسات المجتمع المدني المعنية، وتعزيز انسيابية المعلومات الخاصة بالبحرنة بينهم.

تعزيز سياسة الإفصاح والشفافية وحق توجيه النقد والمسائلة والرقابة لدى أعضاء مجلس النواب وتنظيم مؤتمرات صحفية دورية لكشف معوقات البحرنة بصورة شفافة.

موضوع البحرنة مرتبط بالأمن والسلم المجتمعي وهو ليس قضية موسمية ولا حالة انفعالية، هناك أجيال من الخريجين لم تحصل على وظائف لما يزيد عن عقد من الزمن، وهناك تدفق سنوي للخريجين الجدد لسوق العمل.

الالتزام بالبحرنة عنوان مباشر لمدى التزام الوزارات والشركات بالمسئولية المجتمعية، وكلما ارتفعت نسب البحرنة لدى أي جهة عمل كان ذلك اسهاماً منها في الأمن المجتمعي.

من حق المجتمع المدني الاطلاع على خطط جميع الجهات المعنية بالتوظيف والشواغر التي يتم تخليقها سنوياً في كافة مواقع العمل.

من حق المجتمع المدني الوقوف على خطط ودور الوزارات والشركات كل على حدة في استيعاب الخريجين بما يتلائم مع اختصاص هذه الجهات.

الجهات التي لا تخلق وظائف سنوية يجب محاسبتها لأنها لا تساهم في تعزيز سياسية الإحلال والاستبدال ولا تدعم الاقتصاد الوطني بالدرجة المناسبة.

إطلاق المبادرات لتعزيز قدرة القطاع الأهلي لخلق الوظائف المنتجة وتحويل المؤسسات الأهلية من مؤسسات تطوعية إلى مؤسسات غير ربحية وهذا سيؤدي إلى استيعاب العديد من الخريجين الذين لا يستوعبهم سوق العمل.

نطالب وزارة العمل بسرعة البت وتفعيل مبادرة البحريني أولاً التي قدمتها جمعية المبادرات الأهلية منذ أكثر من عامين والتي تسمح بتحويل القطاع الأهلي الثالث إلى قطاع منتج غير ربحي ومُولد للوظائف بدل كونه قطاع تطوعي راكد.

نطالب بتمكين مؤسسات المجتمع المدني من حق الحصول على الدعم المالي والمعنوي واللوجستي الأممي ضمن ما يضمن سياسات البلاد الاستراتيجية التي تحافظ على الأمن المجتمعي.

تشجيع المجتمع المدني على إطلاق مبادرات أهلية ودعمه مالياً واعلامياً ولوجستيا.

التوقف عن تسويق وترويج الإحباط والتثبيط الذي يمارسه بعض الأفراد وبعض المؤسسات وبعض الجهات الحكومية وزرع اليأس في نفوس البحرينيين.

دعم الحملات الإعلامية وحملات الضغط التي تدعم البحرنة وتساهم في نشر الوعي بأهميتها من قبل الأفراد والشخصيات العامة، وحمايتها من المسائلة القانونية.

تعزيز دور الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني لتبني حملات الضغط لتثبيت وزيادة نسب البحرنة العالية، والابتعاد عن المواقف السلبية والمتفرجة.

اتاحة الفرصة للنشطاء الاجتماعيين وممثلي المجتمع المدني وتمكينهم من الظهور في كافة وسائل الإعلام التلفزيونية والإذاعية والصحفية للدعوة لدعم برامج وحملات البحرنة.

مائة عام على التعليم النظامي في البحرين ١٩١٩–٢٠١٩

التعليم ما قبل المدرسي في البحرين

فوزية مطر

مرحلة الكتاتيب:

منذ دخول الإسلام البحرين وصولاً للقرن العشرين اقتصر تعليم الأطفال والناشئة في المجتمع البحريني على الدراسة الدينية في صفوف ينشئها الأهالي في بيوتهم أو في أركان الدكاكين بالأحياء والممرات العامة، أو في المساجد وفي الأسواق، وذلك لتحفيظ القرآن وتعليم قراءته، إلى جانب تعليم شيء يسير من اللغويات للأولاد.

كانت تلك الصفوف تسمى «المطوَّع» في بيئة العرب السِّنة و»المعلم» في بيئة العرب الشيعة، وفي الغالب تكون مختلطة خلال السنوات المبكرة للأطفال، وفي الصفوف المختلطة تكون المعلمة امرأة. تعليم الفتيات في الكتاتيب كان يقتصر على تلك المتوفرة بالبيوت داخل الأحياء، أما الأولاد فبإمكانهم الالتحاق بالكتاتيب أينما وجدت، في البيوت أو المساجد أو داخل الأسواق أو في زوايا الدكاكين. كان من الطبيعي والمقبول اجتماعياً اختلاط الأطفال الصغار من الجنسين في صفوف تحفيظ القرآن بمختلف المناطق البحرينية. رغم ذلك، شهدت بعض القرى اقتصار تعليم القرآن على الأطفال الذكور، وشهد بعضها فصلاً بين الجنسين فهناك كتاتيب خاصة بالأولاد وأخرى بالبنات.

مرحلة ما بعد الكتاتيب:

بعد أن يُتم الولد دراسته في حفظ القرآن أو يتجاوز عمره العاشرة كان يتم إلحاقه بعمل والده حيث يُوجه لتعلم مهنة آبائه وأجداده. وقد ينال بعض الأولاد الحظ فيحظى بتعلم القراءة والكتابة على يد أحد المعلمين ليصبح كاتباً يمارس عملاً كتابياً تحتاجه المهن الرئيسة التي عمل بها البحرينيون، أو يلتحق بمدارس أهلية بسيطة تُدرِّس بجانب قراءة القرآن والكتابة حسابات الغوص ومسك الدفاتر وتسجيل الديون وأمور التجارة والمراسلات وكتابة الاتفاقيات.

في نطاق التعليم الديني، إن أظهر أيٌّ من الأولاد – في بيئة العرب السنة– نبوغاً في تعليمه، أرسل للدراسة في مدارس الإحساء الدينية. في بيئة العرب الشيعة تتنوع الخيارات، فإما أن ينتظم الطالب في الحلقات الدراسية الملحقة بالمساجد أو بالحوزات الدينية التي كانت منتشرة في مناطق البحرين وتتبع شيوخ دين بارزين، أو يُبتعث للدراسة بالمدارس الدينية في النجف بالعراق. رغم ذلك، وعلى مدى العقود الثلاثة الأولى من القرن العشرين، شكلت نسبة المتعلمين قلةً قليلة في محيط مجتمع أمي بغالبه. أظهر أول تعداد سكاني أجري في البحرين سنة 1941 أنه من مجموع السكان البالغ 89،970 نسمة هناك 9،500 نسمة متعلمون، أي ما يعادل 10٪ فقط من مجموع السكان.

بمقابل فرص التعليم – على تواضعها– التي كان يحوزها الولد بعد إكماله حفظ القرآن، لم يُسمح بأن يتعدى تعليم الفتاة حفظ القرآن، وليس لها الحق أن تقرأ وتكتب. كان العلم يُحرَّم على الفتاة في عموم الجزيرة العربية واعتبروا تعليم الكتابة للفتاة من العيوب النسائية لا من الحسنات. وفي حالات عديدة لم يتح الأهل للفتاة حتى فرصة إتمام تعليمها في صفوف تحفيظ القرآن، وذلك بمبررات الحاجة لها لمساعدة والدتها في الأعمال المنزلية أو تزويجها، وإلا فإن العذر هو اعتبارهم أن الفتاة قد كبرت ولزم عدم مغادرتها المنزل.

وعدا عن حفظ القرآن، كان تعليمٌ آخرٌ للفتيات يجري داخل البيوت على يد الأمهات والجدات، تُهيأ فيه الفتاة لتكون زوجة مطيعة بالتوجيه الأخلاقي والتعويد على الطاعة، ولتكون ربة بيت ماهرة بتعليمها الطبخ والخياطة والعناية بالأطفال.

فرص ومنافذ تعليمية تهيأت للمرأة:

منذ أوائل القرن العشرين برزت محاولات نسائية متواضعة في المدن (المحرق والمنامة) لكسر الطوق والانفتاح على نور العلم. شكَّلت مدينة المحرق مركزاً للإشعاع الثقافي، فبجانب كونها العاصمة ومركز الحكم، كانت تسكنها العائلة الحاكمة وعددٌ من العائلات التجارية المنفتحة. افتتحت بالمدينة بعض المكتبات العائلية، وامتازت بمجالسها الثقافية ونواديها الأدبية كمجلس الأديب الشيخ إبراهيم بن محمد آل خليفة والنادي الأدبي الذي أنشأ سنة 1920.

أتاحت بيئات التفتح والنهوض الثقافي للمرأة أن تتجاوب مع تلك الأجواء فعمدت أعدادٌ من النساء إلى الجلوس بقرب مساجد الجمعة من الخارج للاستماع للخطب الدينية. كما شدَّ النشاط الثقافي الذي ينظمه مجلس الشيخ إبراهيم بن محمد آل خليفة مجموعات من النساء. كان المجلس يستضيف أدباء عرب ومفكرين، أو يعقد جلسات لقراءات شعرية أو لمناقشة أمور اجتماعية كالزواج والطلاق وغيرها. كانت المهتمات من نساء المنطقة يحضرن أحياناً وقت بدء الجلسة فيجلسن في الطريق بمحاذاة جدار المجلس أسفل نوافذه المفتوحة، يستمعن لقراءات الشعر والنصوص الأدبية والنقاشات الثقافية والاجتماعية.

من جانب آخر كان لدى الحاكم الشيخ عيسى بن علي آل خليفة قاضٍ اسمه السيد شرف بن أحمد اليماني، هذا الرجل كان يعقد ندوات دينية في مجلسه، ودرجتً مجموعة من النساء على الذهاب والجلوس خارج المجلس للاستماع والاستفادة. لما عرف القاضي الشيخ شرف بوجودهن عمل ستاراً وضمهن إلى المجلس، ثم أعلن عن استعداده لتعليم القراءة والكتابة للراغبات من النساء من وراء حجاب. وقد توجهت له بعض النساء وتعلمن على يديه، كان يضع ستارة ويجلس وراءها ويقول أحاديث ويتناقش مع النساء وعلمهن حروف الهجاء من وراء الستار، كان يسأل المتعلمة عن حرف معين فتشير بإصبعها إلى الحرف المقصود، وهكذا تعلمت على يده مجموعة من النساء. لم يرق ما قام به الشيخ شرف لشيوخ دين آخرين، فهاجموه واشتكوه لدى الشيخ القاضي قاسم بن مهزع وانتهت التجربة.

أتيح لفتيات أخريات بمدينة المحرق المجال لتلقي العلم على أيدي ذويهن من الرجال في محيط عائلات متفتحة نال رجالها قسطاً من التعليم وتفهموا حق المرأة فيه. وعلى رأس تلك العائلات عائلة الزياني التي اهتم رجالها بتعليم نسائها، شجعوهن على تعلم القراءة والكتابة مما أوجد في العائلة نساء متعلمات قبل بدء التعليم الحكومي للبنات مثل لطيفة يوسف الزياني أول معلمة بحرينية وفاطمة علي الزياني أول ممرضة بحرينية وغيرهن.

على صعيد مدينة المنامة التي سكنت غالب أحيائها عائلات من العرب الشيعة توفرت لفتيات البيئة المذكورة فرصاً أخرى في التعليم. ففي الكتاتيب وإضافة لحفظ القرآن، كانت الفتاة تتعلم جزء عمَّ بالتهجي(الإعراب) وتاريخ أهل البيت من بعض الكتب الدينية ككتاب "الفخري". وقد كان لذلك التعليم الإضافي دور في تمكُّن أولئك الفتيات من القراءة السليمة وفي تهيئة الفتاة لارتياد المأتم النسائي وفهم ما يدور فيه. ولعب المأتم النسائي دوراً تعليمياً وتثقيفياً كبيراً في حياة المرأة الشيعية، كانت تسمع القرآن والحديث وتفسيرهما وسيرة آل البيت. كما أسهمت المشاركة النسائية في مسيرات مواكب عزاء عاشوراء في تنمية وعي المرأة الشيعية دينياً، تاريخياً واجتماعياً.

وعلى صعيد البيئة القروية، فإلى جانب الالتقاء في المآتم النسائية، شكَّل لقاء النساء عند ينابيع وعيون الماء متنفساً للمرأة القروية لاكتساب المعارف وتبادل الأخبار ولتعزيز علاقاتها الاجتماعية بنظيراتها من نساء القرية.

الجزائر في عيون الروائية أحلام مستغانمي

«إن اصعب شيء على الإطلاق هو مواجهة الذاكرة بواقع مناقض لها»
أحلام مستغانمي

رحت أتأمل أحداث الجزائر مدهوشا وأنا احاول ان أضع تلك الأحداث في لوحة، فما رأيت أفضل من العودة لثلاثية أحلام مستغانمي: «ذاكرة الجسد، فوضى الحواس، عابر سرير».

المحامي: حميد الملا

فالشعوب عندما تضيق بها مساحات التعبير تبحث عن طرق أخرى، فما كان للشعب الجزائري من خيار سوى الانتفاض أمام مهزلة تود النخبة الحاكمة ان تستمر فيها، والسير بالجزائر نحو الهاوية دون أدنى اعتبار للتاريخ المجيد والتضحيات الجسام التى قدمها الشعب الجزائري إبان الثورة، فبلد المليون شهيد يأبى أن يعيش فى ظل وضع بات يدعو للسخرية، فلعل الإرث والماضي المجيد للثورة الجزائرية يعود ليلهب تلك الحناجر المليونية الخارجة من أجل التغيير والحياة الكريمة ويعود عنفوان تلك الأيام الى أبناء جيل الثورة ليصوب ما أفسدته السلطات المتعاقبة على الحكم .

ولتضحيات الشعب الجزائري مكان لها رواية أحلامٍ مستغانمي (ذاكرة الجسد) اذ تقول: كان جرحي واضحا وجرحك خفياً في الأعماق. لقد بتروا ذراعي وبتروا طفولتك. اقتلعوا من جسدي عضوا وأخذوا من أحضانك أبا. كنا أشلاء حرب وتمثالين محطمين داخل أثواب أنيقة لا غير».

بذلك الأسلوب الرائع والممتع للراوية جسّدت أحلام احداث الثورة الجزائرية بأسلوب راق يفصح عن تمكن لغوي وفني ليضعنا أمام الأحداث بكامل تفاصيلها منذ الحرب التحررية ضد الاستعمار الفرنسي وحتى العشرية السوداء إبان ارهاب الجماعات التكفيرية، الى ما آلت اليه الجزائر اليوم.

في ذات الرواية تقول «بين أول رصاصة، وآخر رصاصة تغيرت الصدور، تغيرت الأهداف، وتغير الوطن».

هل فعلاً الجزائر في طريقها للتغيير؟. الأحداث الأخيرة قد تجيب على هذا السؤال بعد ان أوصلوا البلد إلى نقطة اللاعودة بإصرارهم على عبثية ترشيح رئيس لا حول ولا قوة له، فكان شعار المتظاهرين: إكرام الميت دفنه وليس انتخابه، تعبيرا عن امتعاضهم من استفزاز مشاعرهم.

تقول أحلام: «هناك عظمة ما، في ان نغادر المكان ونحن في قمة نجاحنا. إنه الفرق بين عامة الناس ... والرجال الاستثنائيين» .

إذن لماذا يصرون على قتل حلم الشعب وهم الذين كما تقول «يحترفون الشعارات العلنية ...والصفقات السرية».

فالشعب الجزائري ملّ وسئم الوعود والشعارات الفارغة لينزل للشارع متكئا على تاريخه وتضحياته بعد ان سرقوا قوت يومه وأحلامه. وهنا تعود مستغانمي لتقول: «ترى هذه الجرائد التى تحمل لنا أكياسا من الوعود بغد أفضل، ليست سوى رباط عينين، يخفى عنا صدمة الواقع وفجيعة الفقر والبؤس الحتمي الذي أصبح لأول مرة يتربص بنصف هذا الشعب».

فشعب قدّم هذا الفائض من الرجال والنساء في معركة التحرير وفي سنوات الظلام الذي حاول فيه المتطرفون قطاع الاعناق أن يقتلوا ما يشاؤون ومن يشاؤون بأساليب لم يبتكرها غيرهم وأصبحت ماركة مسجلة لمن أتى بعدهم من إرهابيي داعش والنصرة والقاعدة ...إلخ لن يركع ويستسلم لمصيره، وها هو قد هب من اجل التغيير.

في موضع آخر من رواية أحلام (ذاكرة الجسد) تقول «وحدها أسماءُ الشهداء غير قابلة للتزوير، لأن من حقهم علينا أن نذكرهم بأسمائهم كاملة، كما من حق هذا الوطن علينا أن نفضح من خانوه، وبنوا مجدهم على دماره، وثروتهم على بؤسه، ما دام لا يوجد هناك من يحاسبهم».

فهل يا ترى حان زمن المحاسبة وتتحقق الأحلام كما تسرد لنا في روايتها الثانية (فوضى الحواس): «الأحلام الأكثر جنونا قابلة للتحقيق»، فأحلام الجزائريين في غدٍ أفضل ليست بالعصية على التحقيق طالما خرج الشعب عن بكرة أبيه وبمختلف قطاعاته مطالبا بالتغيير. «وحدهم الأغبياء لا يغيرون رأيهم» كما تقول أحلام في ذات الرواية فهل سيصر المسؤولون على غبائهم ويواصلون مسرحيتهم؟

لا أظن ذلك، فلو استمروا فى حماقاتهم سيأخذون بلدهم الى المجهول، فما ضاع حق ورائه مطالب، وكما يقول الشاعر أبو القاسم الشابي: «إذا الشعب يوما أراد الحياة/ فلا بد ان يستجيب القدر»

وفي ثالثة ثلاثيتها (عابر سرير) تقول أحلام: «فقد كنا نصدر الثورة والأحلام لاناس ما زالوا منبهرين بشعب اعزل ركعت أمامه فرنسا». فما زلنا في حالة انبهار لشعب عرف كيف يصيغ شعاراته التهكمية في تراجيديا كوميدية كشعار «الشعب يطالب بكرسي رئاسي من نوع Tefal باش الرئيس ما يلصقش"، فهل هنالك أجمل من هذا الشعار لوضع كهذا؟

وهكذا تواصل أحلام تعرية الواقع بعد الثورة بأسلوب شيق وجميل لتقول لنا في (عابر سرير): "حتى من قبل أن نلتقي حزنت من أجل ناصر، من أجل اسم أكبر من أن يقيم ضيفا في ضواحي التاريخ، لأن أباه لم يورثه شيئا عدى اسمه، ولأن البعض صنع من الوطن ملكا عقاريا لأولاده، وادار البلاد كما يدير مزرعة عائلية تربي في خرائبها القتلة، بينما يتشرد شرفاء الوطن".

موقع الفن على الخارطة الجينية

تصعقنا نتائج فريق الأبحاث في تاريخ الجينات البشرية بجامعة أوكسفورد على أننا أقارب وأبناء عائلة واحدة، وكأن الأمر جديد علينا، فقبل هذه النتائج العلمية الدقيقة المبنية على دراسة الجينوم البشري وما يحويه من بناء توصل العلم لتفكيكه ومعرفة أسراره، كنا نعلم علم اليقين أننا جميعا أبناء آدم وحواء، وأننا نشترك في هذه القرابة، لكن ما ينخر جسد البشرية ليس القرابة بل الإختلاف في المفاهيم، وتقاسم ممتلكات اللّه على أرضه بعد أن صعب على آدم وزوجه البقاء في الجنة بسبب الأطماع نفسها.

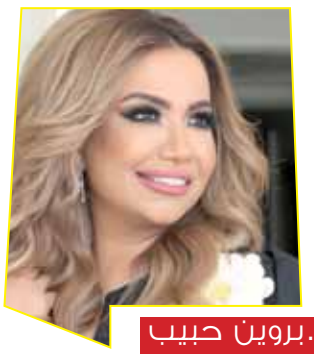

د.بروين حبيب

قصة قابيل وهابيل سواء صدَّقها البعض وكذّبها البعض الآخر تفسر إلى أي مدى لم تكن قرابة الأخوة مهمة بين أول أخوين في التاريخ، لقد قتل الأخ أخاه في مشهد يجعل محرّكات العقل كلها تتوقف دفعة واحدة. فقد كانت الأرض وما عليها ملكاً لأبيهما آدم، وللعائلة الصغيرة التي ترفل في ممتلكات لا أول لها و لا آخر. لا نفط، لاغاز، لا حسابات في البنك، لا ورثة، ولا بورصة تحرق أعصابهما، لا عملات ولا صعود ولا هبوط في أسعارها. كل شيء شاسع و جميل، وهادئ، ولا منافس لهم فيه، فلماذا كان الخيار القتل؟ و لماذا لا تتمة للقصة التي أبدعت بعض الأديان في سرد تفاصيلها؟

تنتهي الجريمة بتعلم طريقة دفن الآخر، من غربان أرسلها الله لموقع الحادثة، ولا شيء أكثر من ذلك يا للغرابة..! لاحساب ولا عقاب ولا تتمة لحياة آدم و حواء بعد إختلال توازن عائلتهما، إذ تبدأ الهوّة الأكبر لشرح السلوك البشري الذي نحا نحو الجريمة لا نحو التأسيس، ونحو التدمير الذاتي لانحو ترميم الذات.

ويصبح الشرخ عميقا في العلاقات البشرية ومستمراً رغم بشاعته.

«خريطة أطلس» الجينية التي تعتبر أذكى الخرائط على الإطلاق على المستوى العلمي، تبدأ بتتبع آثار الحياة البشرية إنطلاقا من الحاضر إلى منبعها البعيد في الماضي يوم ظهور أول إنسان في أفريقيا، و استخلاص نتائج مرعبة بهذا الشأن، فقد قال الدكتور سايمن مايرز الباحث في قسم علوم الجينات البشرية في جامعة أوكسفورد أن الحمض النووي «الدي أن آي» يمتلك القدرة على سرد التاريخ والكشف عن أدقّ تفاصيل الحقب الماضية للبشرية."

يمكن معرفة مواقع الحروب على الخارطة الجغرافية ومخلّفاتها، وما تبعها من تجارة للرقيق ونزوح وهجرات، ولعلّ الأمر يوضح هنا بالتأكيد كيف تتغير ألوان البشر بخلط جيناتها، وكيف تتغير اللغات بالنزوح والهجرات، وتختلط الأنساب، بل حتى المعتقدات تتزاوج وتتوالد وتتهجن وتنجب معتقدات ومعتقدات، ومن هذه التغيرات الطبيعية جدا تنشأ حلقة الصراعات على كوكبنا الأخضر. حلقة تشبه حلبة قتال بين أقارب من عائلة واحدة.

لماذا لا تتوحّد البشرية رغم هذه الدوافع و الحقائق؟

لماذا لم توحّدها صرخات السلام المنبعثة من حناجر رجال الدين والعلم والإقتصاد وغيرهم؟ أليس خطابهم مقنعا؟ أم أن الفطرة البشرية لا تتفق مع السكينة والسلام؟

أطرح السؤال على نفسي وأنا عاجزة عن فهم معادلة أخرى حققت السلام المرجو دون عناء كبير. لقد بقي اللبنانيون مثلا أوفياء لصوت فيروز المسيحية بكل طوائفهم رغم رحى الحرب التي طحنتهم وفتتهم وشتتهم في الوطن وخارجه، بل إنها أكثر من ذلك، وحدّت العرب على إختلافهم، كما توحدوا بصوت الست أم كلثوم، وتوحدنا بأصوات أخرى جاءتنا من خلف البحار والقارات.

ألم نحب ليندا دي سوزا وداليدا وخوليو إغليزياس، وشارل أزنافور وتينا تيرنر، وراي تشارلز؟ و آخرون؟ لم نر إختلاف دياناتهم و ألوانهم و توجهاتهم السياسية، كانت حريتهم الشخصية لا تعنينا، وكنا في آخر بقاع الأرض نستمتع بأصواتهم وأغانيهم، بل إن بعضهم جعلنا نتعلم ما تيسر لنا من لغة فولتير، و بعضهم سهل لنا الإنطلاق في عوالم لغة شكسبير...

كان الفن وأهله الحضن الذي يجمع العالم في كنفه، ولم يكونوا أبناء الزمن الجميل لوحدهم، نحن جمهورهم أيضا كنا ولا نزال أبناء زمن لم يتلوّث بالتوجيهات الجديدة الخارجة من أدمغة تعطلت بسبب التطرف.

وأعتقد أننا قرأنا الشعر والرواية ودعمنا أبحاثنا بدراسات غربية طلبا للعلم ولم نفكر يوما في المؤلِّف (بكسر اللام) بقدر ما فكرنا في نتاجه، لم يكن واردا في زمننا أن نتساءل هل فريدريك نتشه بروتستانتي مثلا، ولم نهتم بانسلاخ جون بول سارتر عن مسيحيته وتأسيسه لفلسفته الوجودية الخاصة، قرأنا سيمون دي بوفوار أيضا و أخذنا منها جموح أفكارها وقوّتها وبقينا على مبادئنا التي نستمد منها قوتنا الشخصية وعشنا حسب قناعاتنا، إذ لم يؤثر فينا أبداً أسلوب حياتها رغم معرفتنا به.

الخلاصة في هذا أن الإبداع والنتاج الفكري يوحدان العالم من حيث لا نعلم أو نشعر. ولا بأس بالإعتراف اليوم أننا لا نزال متوحدين رغم الفرقة التي تبعدنا عن بعضنا بعضا في فصول القتال و الخصام. وليس وهما إن قلت إن خارطتنا الجينية حتما تحمل عناصر متناهية في الصغر وضعها الخالق فينا لنحب الفنون ويبقى خيط رفيع بيننا يربطنا ببعضنا بعضا حين يعصف بنا العنف السياسي والطائفي وما شابه. وإلاّ ما الذي يجعلنا نتفاعل مع مقطوعة موسيقية أرمنية أو تركية أو هندية؟ أي عامل مشترك يجمعنا بثقافات تختلف عنّا إن لم تكن تلك الجينات المحملة بأسرار الخالق نفسه، "ونفس وما سوّاها، فألهمها فجورها وتقواها" صدق الله العظيم.

وإن لم تكن الأدلة في تلك الخارطة الذكية، فإنها لامحالة ستنكشف، نحن كائنات مركبة ودقيقة ولم تتوضّح كل أسرار دواخلنا لنا لكنّنا حين نتبع فطرتنا ونتحرر من قيود تفرض علينا من أصحاب السلطة بكل أنواعها نتصرف بسلام أكثر.

إكتشاف بنية الحمض النووي البشري تعود إلى العام 1953 لكنها لم تبلغ دقة النتائج التي توصّل إليها علماء اليوم الذين يطمحون إلى أمور كثيرة، بعضها مرعب إن تحقق، كتعديل جينات المقاتلين للحصول على رجال مثل «ترميناتر»، وتعديل جينات المرضى للقضاء على أمراضهم، وتعديل جينات الأغبياء للحصول على عباقرة أكثر... وتعديل كل الكائنات لتناسب المستقبل الغريب الذي ينتظرنا.

لكن لا أدري إن خطر ببال عباقرة البحث أن الفن له تأثير السحر، وإن كان نابعا من الإنسان فإنه إلى الإنسان يعود، و حسب ذائقة كل فرد، فإن للفن لمسته التي تخفف الأوجاع، و تضعف التطرف وتفتح البصيرة على مصراعيها، وتقلّص المسافات بين الأزمنة، وقد تجعل الزمن الجميل يتوقف بنا ما أمكن حتى نمتلئ به، ويفتح عقولنا على شاشات تبث الحقيقة بشكل أجمل، وعسى حينها نقتنع دون ضغوطات دينية أو علمية على أننا جميعنا عائلة واحدة.

المنتدى الفكري الخامس لـ«التقدمي» .. وقضايا وحدة اليسار

رضي السمّاك

مثلما سنحت لي الظروف الشخصية ومحاسن الصُدف خلال عامي 2017 و 2018 أن أحضر أعمال الدورتين الخامسة والسادسة لمنتدى المناضل عبد الرحمن النعيمي السنوي، سيما وأنه يتزامن مع معرض بيروت السنوي للكتاب الذي أحرص سنوياً على السفر لبيروت خصيصاً لزيارته؛ فقد سنحت لي الظروف هذا العام أيضاً حضور فعاليتين شبه متزامنتين وفي مكان واحد: الأولى، أقامتها لجنة أصدقاء الشخصية الوطنية الكويتية الراحل أحمد الربعي بمناسبة الذكرى العاشرة لرحيله، أما الثانية والتي أحضرها لأول مرة هذا العام فقد أنعقدت في 15 فبراير الماضي بعد مضي نحو عشر ساعات من أنفضاض الأولى وفي نفس المكان (قاعة جلجامش بفندق جولدن تريب – البحرين) وتتمثل في المنتدى الفكري السنوي الخامس للمنبر التقدمي تحت عنوان: «بلدان الخليج .. رؤى مستقبلية»، وحيث توزعت أعماله على جلستين: الأولى كانت بعنوان «الرؤية الاجتماعية السياسية»، والثانية بعنوان «الرؤية الاقتصادية».

وكانت بادرة كريمة طيبة من المنبر التقدمي إحتضانه الفعالية الأولى (احتفالية ذكرى رحيل الربعي) وقد نالت بادرته الثناء المتكرر والإمتنان من قِبل القائمين عليها أثناء الاحتفالية؛ فقد كان مكان انعقادها الأصلي مقرراً في نادي العروبة، إلا أن منظمي الاحتفالية وقبيل انعقادها بسويعات قليلة أصدروا تعميماً عن تغيير المكان دون أن يفصحوا عن الأسباب.

مهما يكن فقد كانت هذه الفعالية ناجحة بامتياز، ولعل من أبرز الكلمات القيّمة المؤثرة التي أُلقيت فيها كلمة رفيق مسيرة الراحل في دربه النضالي الطويل المهندس والناشط الحقوقي عبد النبي العكري، وكلمة طارق الربعي (إبن الفقيد) وكلمة المفكر البحريني د. علي فخرو. أما فيما يتعلق بالفعالية الثانية (المنتدى الفكري للمنبر التقدمي) ، ورغم أني لم أتمكن من متابعة أعمالها كاملةً، فلعلي أتلمس من خلال الجزء الذي تابعت أعماله أن ورقتي المتحدثين في الجلسة الأولى (المحامية بسمة بنت مبارك، والأستاذ غسان الشهابي) كانتا ثريتين، وكذا الأمر فيما يتعلق بالتعقيبات فقد كانت خصبة وغنية .

لفت نظري أن أحد الكرّاسين اللذين تم توزيعهما خلال المنتدى الفكري الأخير للتقدمي يجمع بين دفتيه أوراق ثلاث دورات سابقة من المنتدى، وقد صدر الأول بعنوان «خصائص تطور الرأسمالية ودور اليسار في بلدان الخليج العربي» ويتضمن هذا الكُتيب – ضمن مايتضمن – ورقتين قيمتين لكل من الباحث د. حسن مدن بعنوان «مسببات انحسار اليسار»، والباحث أ. أحمد الديين بعنوان «مستقبل اليسار في الخليج العربي». وحول هاتين الورقتين تحديداً، ورغبةً في اثراء موضوعهما والذي ما برح يشكل واحدةً من أهم القضايا الملحة المنتصبة أمام اليسار في بلدان الخليج ، نطرح في هذه العجالة جملة من التساؤلات والملاحظات:

أولاً: عن أي يسار نتحدث في هذه المنطقة ؟ هل عن اليسار بكل روافده وتلاوينه الأكثر اتساعاً، من قومية وقوى وشخصيات ليبرالية وطنية وديمقراطية؟ أم عن اليسار الماركسي بتياراته المعروفة وما تبقى من فصائله، سواءً في شكل أُطرها الراهنة في كل بلد خليجي على حدة ، أو عدم وجوده إلا من خلال بضعة نشطاء ورموز وكتّاب وفاعلين متناثرين في مؤسسات مدنية وثقافية واجتماعية وإعلامية ؟

ثانياً: إذا كان المقصود هو اليسار الماركسي – وهو كذلك على الأغلب – فهل من المسوّغ علمياً أن نتحدث عن «دور اليسار في بلدان الخليج العربي» كما جاء في عنوان الكرّاس المذكور على نحو عمومي ومطلق؟

ثالثاً: ترتيباً على التساؤل السابق: ألا ينبغي تحديد أورسم خريطة مواقع قوى اليسار الموجود اليوم في الخليج منذ نشأته، ونقصد هنا بالطبع خريطة توضيحية في سياق النص بالمعنى المجازي الرمزي لا بالمعنى المتعارف عليه في رسم الخرائط الجغرافية.

رابعاً: من الجيّد أن أثار الباحث د. مدن في ورقته – ولو على نحو عابر – مسألة «مفهوم البروليتاريا أو الطبقة العاملة» وتساءل ضمنياً عما إذا هذا المفهوم ينطبق على الطبقة العاملة في بلدان مجلس التعاون، وهو سؤال يصح طرحه اليوم فيما يتعلق بشروط هذا المفهوم وضوابط دلالاته، لا على مستوى الطبقة العاملة في الخليج فحسب، بل وعلى مستوى عالمنا العربي والعالم الثالث، بل والعالم برمته؛ وذلك في ضوء المتغيرات الهائلة التي ألحقتها ثورة المعلومات الإتصالية والتكنولوجية خلال بضعة العقود الماضية بوضع هذه الطبقة وخلخلة تركيبتها وخصائصها والتطور المُذهل المتسارع لوسائل الأنتاج والذي مكّن الرأسمالية من تقليل اعتمادها عليها وقوى الإنتاج التقليدية بوجه عام، وإن كان هذا التقليل لم يُمكّن الرأسمالية بعد من الاستغناء عنها نهائياً، أو تجاوز وجودها المؤثر والهام في العملية الإنتاجية في مواقع وقطاعات شتى، سواء في الدول الرأسمالية الصناعية المتطورة (المركز) أم في بلدان الأطراف ومنها الخليجية.

ثم أي طبقة عاملة بات اليسار الخليجي معنياً بتمثيلها بها أو يتطلع إلى ذلك؟ هل هي الطبقة العاملة المعروفة اليوم واقعاً بكامل تعدديتها الإثنية والقومية الوافدة أوالمجنس بعضها في بعض البلدان الخليجية أم تلك التي كانت تشكل غالبيتها العظمى من المواطنين عشية استقلال معظم هذه البلدان؟ ثم انقلبت الآية – كما هو معروف للجميع – رأساً على عقب في بحر عقود قليلة فقط منذ نيل استقلالها!

خامساً: وإذا كانت ورقة الباحث د. مدن جاء ت تحت عنوان «مسببات انحسار اليسار» فإن هذه المسببات تكاد تقتصر – بالإشارات السريعة – على العوامل المعروفة في أدبيات اليسار العربي و العالمي من الناحيتين الموضوعية والفكرية والمتمثلتين في انهيار المنظومة الاشتراكية مطلع العقد الأخير من القرن الآفل من جهة، وفي انعدام الحيوية الفكرية وغياب روح الجدل واجترار البديهيات وغياب التجديد الفعلي داخل الخطاب السائد .. إلخ ، ولربما توخياً للتكثيف والتركيز لم يشأ الباحث التوسع إلى ما عداها.

صحيح أن ورقة أ . الديين تطرقت – لماماً – إلى جملة من التحديات التي تواجه قوى اليسار في البحرين والخليج، ومنها التحديات الوطنية فيما يتعلق بوجوب أن تكون في تمثيلها الفئات الشعبية عابرة للطوائف والقبائل والفئات والمناطق، و بوجوب أن ينظّم اليساريون أنفسهم ويوسعوا صفوفهم على حد تعبيره، بيد أن مربط الفرس عند الحديث في كلتا الورقتين عن مستقبل اليسار الخليجي والذي كان ينبغي الغوص تحليلاً في أعماقه، ولو بأقل العبارات دلالةً، يكمن بالضبط في هذا التحدي الأخير الذي ذكره الديين نفسه في ورقته ؛ بمعنى كيف يُنظِّم هذا اليسار نفسه ويوسّع صفوفه وهو متشظ ومشتت في حراب بين بعضه البعض، ولا تفتيء معاركه تهدأ هنيهةً إلا لتعود مجدداً ، ليس داخل التيار الماركسي الواسع بتلاوينه فحسب، بل وداخل تيار اللون أو الفصيل الواحد ؟

ثم، ولنقلها صراحةً إذا ما أردنا قراءة الواقع كما هو لا كما نشتهي ونطمح: لئن كان هذا التناحر مفهوماً تاريخياً في زمن

صعود اليسار العربي – وصعود الخليجي منه نسبياً – في أتون أجواء التنافس المحموم الساخن على الاستئثار بالنفوذ الجماهيري وأقصاء الآخر اليساري المنافس عن مشاركته في هذا الاستئثار .. فماذا تبقى أصلاً لليسار الخليجي اليوم من قوة ونفوذ على الساحة السياسية بحيث بات لا يرحم نفسه لينشغل بتفتيت المفتت والإيغال في تشتيت المشتت؟ هل مازالت الأوهام تستبد بمخيلتنا بأننا ما زلنا أحزاباً وقوى جماهيرية مؤثِرة ولم تتحوّل بعد إلى نُخب، القابض منها على المباديء الثورية وقيّم ومُثل الاشتراكية العليا كالقابض على الجمر.

أليس جُلنا اليوم قد «هرمنا» وخطّ المشيب شعره بين أواخر الخمسينيات إلى أواخر السبعينيات من العمر وقلة قليلة منا هي التي دون الخمسينيات،؟ بل وأقل القليل منها هي التي دون الاربعينيات والثلاثينيات والعشرينيات ؟ وبالتالي فلنتخيّل مستقبل اليسار المنظور في ظل افتقاره الطاقات الشبابية الثورية الجبارة المتفجرة المتقدة حماسةً وهي عماد صعود أي حركة ثورية توّاقة – بإرادة حقيقية جادة – للتغيير كما كان جيلنا في حقبة الصعود قبل انحسارها المؤلم .

وأخيراً ثمة تساؤلان أحسبهما على درجة من الأهمية ولا محيص من طرحهما: هل يجوز لليسار الماركسي الخليجي إذا ما أراد توحيد وتقوية صفوفه أن يتم ذلك بمعزل عن استشراف صيغ وإطر من التعاون الحقيقي مع قوى اليسار الاخرى من قومية مختلفة وقوى وعناصر وطنية وليبرالية وديمقراطية، أياً يكن وزنها في الساحات السياسية الخليجية اليوم ، ومهما تكن العقبات والصخرات الكأداء التي تعترضها؟ .

أما إذا ساد منطق داخل صفوف كل تيار أو قوة سياسية على حدة أثناء طغيان حدة المشاعر والانفعالات عند كُل خلاف طارئ أو تباين في وجهات النظر تؤثر في مسيرة العمل المشترك: نحن وحدنا من يريد الوحدة لكن ماذا نعمل مادام الآخر هو الذي يصر على الاستئثار وأقصائنا والاستفراد برأيه. أو الإيماء قولاً أو تلميحاً: نحن الأكثر التزاماً وثورية والآخر هو الأكثر ميوعةً وتهادناً مع السلطة، فعندها قُل عن مستقبل أي دور لليسار وتوحيده السلام، وبالتالي تنتفي الحاجة لتنظيم ورش عمل وحلقات دراسية لمعالجة هذه القضية، لأنها تغدو تغرّد تنظيرياً في سربها الخاص مقطوعاً هذا التغريد – مهما كانت عذوبة ألحانه – بأي صلة بالواقع المرير أو التأثير فيه بأي نسبة.

وثمة مقولة للينين أتذكرها جيداً ومؤداها أن اليساريين الحقيقيين (ويقصد بهم الذين يسيرون على نهج مابات يُعرف لاحقاً بالماركسية – اللينينية) هم الأكثر تحلياً وإحساساً بالمسئولية العليا لأهمية التحالفات مع القوى اليسارية والثورية والتجمل بالصبر الطويل وسعه البال للحفاظ عليها. ولعل الحديث عن نهوض ووحدة اليسار في الخليج لا يستقيم أيضاً دون ربطه – كمستلزمة ضرورية من مستلزمات هذا النهوض – بمسألة العمل المشترك مع قوى ورموز المعارضة الإسلامية التي تتبنى النهج السلمي للتغيير والإصلاحات السياسية في ظل تمتعها بنفوذ جماهيري هائل منذ انحسار اليسار، وذلك من أجل إيصال صوته وتأثيره في صفوف وقواعد تلك القوى وهي مسألة وإن ما فتئت شائكة في ظروفنا الراهنة إلا أنه ينبغي تدارسها ببصيرة وببعد نظر وتحتاج منا إلى وقفة خاصة مفصّلة.

لأجل تذليل الصعاب

فاسم الحلال

في مواجهة الإخفاقات في السياسات العامة الاقتصادية والاجتماعية، والتصدي لحلها بحكمة وعقلانية وسلمية، ووفق رؤية المنبر التقدمي وريث التقاليد النضالية لجبهة التحرير الوطني، اختار أن يشارك في الانتخابات من خلال كتلته «تقدّم» من أجل أن يكون العمل البرلماني أحد وسائل عمله السياسي، وليس الوسيلة الوحيدة، ولأننا نتخذ هذا الأسلوب في نضالنا، فمن الضرورة أن ننتظر مردوداً ايجابياً، إزاء الوضع الذي نعيشه اليوم، وهو وضع قلق يأخذنا نحو مستقبل ضبابي، إذا استمرينا على الموقف السلبي، ولن نحقق ما ننشده من أهداف في التنمية والعدالة، ولن نصبح في حالة استقرار اقتصادي وسياسي واجتماعي.

والحياة البرلمانية تفرض على الحكومة التزامات، حيث يجب عليها التعاطي مع المسعى الديمقراطي الجاد بايجابية، ومن جهة أخرى فإن (تقدّم) بتكاتف كل القوى الجادة في مجلس النواب، يمكن أن تحقق خطوات إيجابية تبعد شبح الطائفية والتشرذم، وتتصدى للجشع وارتفاع الأسعار والضرائب.

لا نستطيع صنع غدنا إلا إذا وضعنا برنامجاً يقودنا نحو مستقبل بمنهج ديمقراطي، وهذا لا يأتي إلا بحوار بناء مسؤول سيحظى بالتفاف واسع يبشر بمرحلة جديدة.

هناك طرق عدة وسهلة لإيجاد حلول لوضع متأزم كهذا، مليئ بالتخبط والفوضى في اصدار قوانين ترهق كاهل المواطن، هناك حلول يمكنها، على الأقل، أن تكبح جماح السياسات الضرائبية ومجمل النهج الذي لا يقيم وزناً لمصالح المواطنين وحقهم في الحياة الحرة ىالكريمة.

هناك الكثير من الاقتراحات التي تقدمت بها القوى الوطنية، ومازالت تتقدم بها، ولكن لم يؤخذ بها رغم صحتها وضرورة النظر إليها بعين الاعتبار، ونحن كتنظيم وطني تقدمي نطالب بضرورة الالتفات الرسمي لهذه التصورات والعمل على الاستفادة منها.

إن وجود ممثلين لكتلة (تقدّم) يزيد من آمالنا في أن ينجح هؤلاء، رغم قلة عددهم، بالتضافر مع جهود بعض النواب المخلصين الاخرين الذين يشاطرونها الموقف في تحديد أولويات المرحلة الراهنة، وسبل التصدي لمعالجتها، وتشكيل موقف برلماني مؤثر مدعوم شعبياً، خاصة وأن هناك استياء في صفوف الناس من التسريحات وتطفيش العمال البحرينيين، وهناك إحصائية تقول: أن نحو 37 ألف اسرة بحرينية تعيش براتب أقل من 300 دينار، حتى قبل الاقتطاعات، فعلينا أن نتخيل كيف يمكن أن تعيش مثل هذه الأسرة!

وهناك شكوى متزايدة من تلاعب بعض المؤسسات الاستثمارية، ومن الاستمرار في فرض الضرائب، وتلاعب البنوك بلا رقيب، وكل هذا يجعل من الضروري العمل على أن يقوم مجلس النواب بالدور الرقابي المطلوب منه، وأن تتعاون الحكومة معه، للحد من كل هذا.

تأثير الديمقراطية (٢ - ٢)

الوجدان

ومن الأمور الحاسِمة التأكيد على الطبيعة الاستطرادية للأطروحة الاجتماعية، الأطروحة التي مفادها أنهُ لا توجد هويات أساسية وإنما أشكال تعريف فقط. والشيء الذي على المحك في السياسة هو بِناء الهويات السياسية؛ هذا ينطوي دائماً على بُعد وجداني، ما يُسميه فرويد Freud الاستثمار اللبيدي، الاستثمار في الطاقة الحيوية.

ترجمة:
غريب عوض

بقلم:
Chantal Mouffe

فرويد Freud هو محور تفكيري. إلى جانب تأكيده على أن الأطروحة العامة هي أن الصِلة الاجتماعية هي صِلة الطاقة الحيوية، فقد برز إلى الصدارة الدور الحاسم الذي تلعبهُ صِلات الطاقة الحيوية الوجدانية في عمليات الهوية الجماعية. وكما ذكر في "عِلم نفس المجموعة وتحليل الأنا": من الواضح أن تماسك المجموعة هو نتيجة لقوة ما: وإلى أي قوة يمكن أن يُنسب هذا الإنجاز بشكل أفضل من إيروس Eros، (إله الحُب والرغبة والجنس، في الأساطير اليونانية) الذي يجعل كل شيء مُتماسك في العالم". بالنسبة لفرويد، الوجدان هو التعبير النوعي لكمية الطاقة الحيوية للغرائز. وهذه الطاقة الحيوية مُطاوعة ويمكن توجيهها إلى اتجاهات مُتعددة، حيثُ تنتج أشكال مُختلفة من السياسة التي يمكن أن تُعزز الارتباطات الحيوية الوجدانية المُختلفة. وهذا يُساعدونا على دحض رأي الجوهريين الذي ينسب الوجدان المُفترض إلى عوامل اجتماعية مُحددة.

ولتوضيح هذه النقطة، أُريدُ أن أعرض مشاهد من مفهوم سبينوزا للوجدان، وبالتحديد تمييزه بين المودة والوجدان. ومثل فرويد، يعتقد سبينوزا أن الرغبة هي التي تدفع الإنسان إلى العمل، ويُلاحظ أن ما يجعل الإنسان يتصرف في هذا الاتجاه بدلاً من الاتجاه الآخر هو الوجدان. فالمودة، بالنسبة لهُ، هي حالة الجسم بقدر ما هو خاضع لعمل جسمٌ آخر. عندما يتأثر بشيء خارجي، فإن النزعة الطبيعية فينا تتعرض للوجدان الذي سيُحركه تجاه الرغبة في شيء ما ويتصرف وفقاً لذلك. أجدُ أن هذه الديناميكية من المودة/الوجدان مُفيدة من أجل تصوّر عملية إنتاج التأثيرات الشائعة، وأنا أقترح توظيف هذه الديناميكية لفحص طُرُق بناء الهويات السياسية، ومُشاهدة "الوجدان» كالمكان، حيثُ يتم فيه توضيح الخِطابي والوجداني في مُمارسات مُحددة.

وفيما يتعلق بأهمية المُمارسات، استمد الإلهام من ويتغنستاين Wittgenstein الذي علمنا أنهُ من خلال نقوشهم في "الألعاب اللغوية"، ما نسميه بالممارسات الاستطرادية، الوكلاء الاجتماعيين من اعتقادات ورغبات مُحددة واكتساب الذات الخاصة بهم (دعوني أُؤكد هنا من خلال "الاستطرادية" أنا لا أُشير إلى المُمارسات المعنية حصرياً بالكلام أو الكِتابة، وإنما إلى الدلالة على المُمارسات التي لا يمكن الفصل فيها بين الدلالة والإجراء).

من وجهة النظر هذه، فإن الولاء للديمقراطية لا يعتمد على العقلانية، بل على المُشاركة في أشكال مُحددة من الحياة. وكما أشار ريتشارد رورتي Richard Rorty في كثير من الأحيان، إن المنظور الويتغنستاني يجعلنا نُدرك أن الولاء للديمقراطية والإيمان بقيمة مؤسساتها لا يعتمد على منحها أساساً فكرياً. إن الولاء للقيم الديمقراطية هو مسألة إثبات هوية؛ لا يتم خلقها من خلال الجدال العقلاني ولكن من خلال مجموعة من الألعاب اللغوية التي تبني أشكال الديمقراطية الفردية. ويُقر ويتغنستاين بوضوح بالبُعد الوجداني لهذا الولاء، والذي يُشبههُ «بالإلتزام الحماسي بنظام للمراجع".

إن جمع سبينوزا و فرويد و ويتغنستاين، أقترح رؤية نقش في المُمارسات الخِطابية كتوفير المودة التي بالنسبة لسبينوزا تجلب التأثيرات التي تُحفز الرغبة وتؤدي إلى إجراء مُحدد. وهذا يُدرك بأن الوجدان الذي يُحفِز على الرغبة ويُفضي إلى عملٌ مُحدد. وهذا يعترف بأن الوجدان يلعب دوراً حاسماً في تكوين الأشكال الجماعية لتحديد الهوية، وأنها هي القوى الدافعة للعمل السياسي. أقرُ بأن هذا الاعتراف بالدور الحاسم للوجدان وللطريقة التي يمكن من خلالها تعبئته هو أمر حاسم في تصوّر السياسة الديمقراطية. وسأُجادل في الجزء الثاني من العرض الذي قدمته بأن هذا المنظور النظري ضروري لفهم طبيعة اللحظة الشعبوية التي نشهدها حالياً، وأن نتصوّر كيفية مواجهة التحدي الذي تُمثِلهُ.

الشعبوية

وحتى يتسنى مُعالجة مسألة الشعبوية بشكل كاف، من الضروري أولاً تجاهل الرؤية التبسيطية للشعبوية باعتبارها مُجرد ديماغوجية، واعتماد منظور تحليلي. أنا أتبع أرنيستو لاكلو Ernesto Laclau، الذي يُعرّف الشعبوية كوسيلة لبناء الحدود السياسية بين نحنُ/هُم عن طريق مُناشدة حشد «المُستضعفين» ضد «من هم في السُلطة». وتظهر عندما يهدف المرء إلى بناء مواطن جديد من أجل العمل الجماعي، حيث يعيش الشعب القادر على إعادة تشكيل نظام اجتماعي غير عادل. ويُصر لاكلو على أن الشعبوية ليست أيديولوجية أو نظاماً سياسياً، وليس لديها مُحتوى برنامجي مُحدد. إنها طريقة للعمل السياسي، استراتيجية، يمكن أن تتخذ أشكالاً مُختلفة، وفقاً للفترات والأماكن، وهي مُتوافقة مع أشكال الحكومات المُختلفة.

لقد أفضت بعض الشعوبيات إلى أنظمة فاشستية، ولكن هناك أشكال أُخرى كثيرة. ومن الخطأ التأكيد بأن جميعها مُتعارضة مع وجود المؤسسات الليبرالية الديمقراطية. وبالفعل إن هذا النوع من التحشيد يمكن أن تكون لهُ نتائج ديمقراطية. فكانت هذه، على سبيل المثال، الحالة مع الحركة الشعبوية في الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر، والتي كانت قادرة على إعادة توزيع السُلطة السياسية لصالح الأغلبية دون التشكيك في النظام الديمقراطي برُمته. في الحقيقة، تُشكّل الشعبوية بُعداً مهماً للديمقراطية، نظراً لأنها تُشيرُ إلى بُعد السيادة الشعبية وإلى بناء شعب يؤسس للديمقراطية.

بالتدقيق في نمو نوع من السياسة الشعبوية في أوروبا، يُمكننا التأكد من أن ذلك يرجع إلى تقارب العديد من الظواهر التي أثّرت، في السنوات الأخيرة، على الظروف التي تُمارَس بها الديمقراطية.الظاهرة الأولى، التي قد أشرتُ إليها بالفعل، والتي أُسميها "سياسة الإجماع"، تُشيرُ إلى ضبابية الحدود السياسية بين اليمين واليسار. وكما لاحظنا، إنها نتيجة الإجماع الذي تأسس بين أحزاب يمين الوسط ويسار الوسط حول فكرة أنهُ ليس

هُناك بديل لعولمة النيوليبرالية. وتحت ذريعة "التحديث" الذي فرضتهُ العولمة، قبلت الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية إملاءات الرأسمالية المالية والقيود التي فرضتها على تدخُل الدولة وعلى إعادة توزيع سياسات تلك الأحزاب. وإلى حد كبير تم تقليص دور البرلمانات والمؤسسات الأُخرى التي تسمح للمواطنين بالتأثير على القرارات السياسية.

ولم تعُد الانتخابات تُقدّم أية فُرصة لاتخاذ قرار بشأن البدائل الحقيقية من خلال الأحزاب التقليدية "للحكومة"، وحُرِمَ المواطنون من إمكانية مُمارسة حقوقهم الديمقراطية. فالسيادة الشعبية، وهي الفكرة التي تُشكّل قلب المثالية الديمقراطية – سُلطة الشعب – تم الإعلان عنها أنها غير صالحة – وتم تخفيض الديمقراطية إلى مُكونُها الليبرالي. لقد أصبحت السياسة مُجرد موضوع تقني من إدارة للنظام القائم، ومجال محجوز للخُبراء. والشيء الوحيد الذي تسمح به سياسة الإجماع هو تناوب السُلطة بين حزب يمين الوسط وحزب يسار الوسط. وجميع هؤلاء الذين يُعارضون هذا «الإجماع في الوسط» يتم استبعادهم كـ "شعبويّون" ويُتهمون «بالتطرُف».

وهذه التغييرات في المُستوى السياسي حَدَثت ضمن سياق صياغة هيّمنة "نيوليبرالية»، تتسم بشكل من أشكال تنظيم الرأسمالية يكون فيه دور رأس المال المالي مركزياً. لقد شَهدنا زيادة هائلة في عدم المُساواة الذي لم يؤثر على الطبقة العامِلة فحسب، بل على جزء كبير أيضاً من الطبقات الوسطى، التي دخلت في عملية من الإفقار وعدم ضمان الاستقرار. ويبدو واضحاً أننا نشهَدُ عملية حلول "أنظمة الخاصة أو القلة" في المجتمعات الغربية. لقد تخلت أحزاب يسار الوسط عن النضال من أجل المُساواة وأصبحت شعاراتها الرئيسة الآن عن «الاختيار» و «الإنصاف». وقد تم التنازل عن المثالين الديمقراطيين الإثنين المُساواة وسيادة الشعب ويُمكن القول بأننا الآن نعيشُ في «مجتمعات بعد الديمقراطية». ومن المؤكد أن "الديمقراطية" لا يزال يتمُ التحدثُ بها، ولكن فقط للإشارة إلى الأقتراع العام واحترام حُكم الأغلبية.

وهذا التطوّر، بعيداً أن يكون تقدمٌ نحو مجتمع أكثر نُضجاً، كما يتم الزعم أحياناً، يُقوّض أُسُسُ نموذجنا الديمقراطي الغربي نفسها، الذي يتم عادة تسميتهُ "الديمقراطية الليبرالية". وكما أوضح الخبير السياسي الكندي C.B. MacPherson، بأن ذلك النموذج كان نتيجة اتصال بين أثنين من التقاليد. الأول هو التقليد الليبرالي حُكم القانون، والفصل بين السُلطات، وتأكيد الحرية الفردية؛ والثاني هو التقليد الديمقراطي المساواة وسيادة الشعب. وبدون شك بأن هذين المنطقين السياسيين في نهاية المطاف لا يمكن التوفيق بينهما؛ وسوف يكون هناك دائماً توتر بين مبدئي الحُرية والمُساواة. ولكن كما طرحتُ أنا في كتابي «التناقُض الديمقراطي الظاهري"، التوتر يُكوّن نموذجنا الديمقراطي، لأنهُ يُوفّر الفضاء لمواجهة تنافُسية ويضمن التعدُدية. وعلى مدار التاريخ الأوروبي، تم التفاوض على هذا التوتر من خلال صراع «تنافُسي» بين اليمين، الذي يؤيد الحرية، واليسار، الذي يؤكد على المُساواة.

في السنوات الأخيرة، مع هيمنة النيوليبرالية، تم إخفاء حدود اليسار/اليمين واختفى الفضاء الذي كان يمكن أن تحدث فيه المواجهة بين المُتنافسين. ومن سِمات ظروف ما بعد الديمقراطية لدينا هي أن التطلعات الديمقراطية لم تعُد قادرة على إيجاد قنوات للتعبير ضمن الإطار السياسي التقليدي. إن الشغف بالمُساواة، الذي بحسب رأي الخبير السياسي الدبلوماسي الفرنسي Tocqueville توكفيل، هو الشغف الديمقراطي بإمتياز، لا يجد تضاريس سياسية يمكن توجيهها نحو الأهداف التحرُرية.

في مثل هذا السياق، ظهرت حركات شعبية مُتعددة، رافضة السياسة العامة وما بعد الديمقراطية. وتدعي أنها تُعيدُ إلى الشعب الصوت الذي صادرتهُ النُخبة منه. وبغض النظر عن الأشكال الإشكالية التي اتخذتها بعض هذه الحركات، إنهُ من المُهم إدراك أنها تعبير عن طموحات ديمقراطية مشروعة، والتي يتم التعبير عنها للأسف بمُفردات مُعادية للأجانب. وهذا الاحتمال للمطالب الديمقراطية التي يتم تشييدها بطريقة تنمُ عن كراهية للأجانب هو شيء لا تستطيع معظم الأطراف فهمه بسبب نهجها الأساسي. لهذا السبب أُؤكدُ أنهُ من غير المُمكن، من دون تبني مُقاربة مُناهضة للأصولية، فهم طبيعة التحدي الشعبوي.

وهذا التحدي يتطلّب الاعتراف بأن "الشعب"، كفئة سياسية، بالإمكان بنائه بطُرُق مُختلفة جداً وليس جميع أفراد الشعب ذوي توجّه تقدُمي. وبالفعل، في عدة دول أوروبية، التطلُع نحو استعادة المُثُل الديمقراطية المُساواة وسيادة الشعب، التي أُهملت في ظل ما بعد الديمقراطية، تبنتها الأحزاب اليمينية الشعبوية. لقد نجحوا في حشد التأثيرات المُشتركة لبناء شعب يدعو صوته إلى الديمقراطية التي تهدفُ إلى الدفاع عن مصالح «المواطنين الحقيقيين». إنهم يبنون الشعب من خلال خطاب قومي عِرقي يستبعد المُهاجرين، ويعتبرهم بمثابة تهديداً للهوية الوطنية والازدهار.

نحو شعبوية تقدُمية

من المُهم أن نُدرك أن غياب السرد الذي يُقدم مفردات مُختلفة لصياغة هذه المطالب الديمقراطية التي تُفسر نجاح الشعوبية اليمينية في عدد مُتزايد من القطاعات الاجتماعية. ما هو مطلوب هو سرد آخر يتجسد في مجموعة من المُمارسات التي تُقدم النقوش الخطية القادرة على تبنّي أشكال أُخرى من التعريفات. إن استبعاد تلك الأحزاب كـ "يمين مُتطرف" أو "فاشية جديدة" هو طريقة سهلة لرفض مطالبها، نظراً لأنها ترفض الاعتراف بالبُعد الديمقراطي لأي منها. إن إسناد جاذبيتهم إلى نقص في التعليم أو إلى تأثير العوامل الوراثية للأسلاف، هو بطبيعة الحال مُناسب بشكل خاص لقوى المركز. ويسمح لها تجنُب الاعتراف بمسؤوليتها الخاصة في ظهور تلك الأحزاب. وجوابها هو من أجل حماية "الديمقراطيين الجيدين" ضد خطر الأهتياجات «اللاعقلانية» عن طريق إقامة حُدودٌ «أخلاقية» لإستثناء «المتطرفين» من الحوار الديمقراطي. إن وصف«أعداء" الإجماع بين حزبين، بالشياطين، قد يكون أمرٌ مُريحاً أخلاقياً، لكنهُ مُحبطاً من الناحية السياسية.

وبدلاً من تشويه تلك المطالب، تتمثل المُهمة في صياغتها بطريقة تدريجية، وتحديد الخصم على أنهُ تكوين للقوى يقوي ويُعزز المشروع النيوليبرالي. يجب أن تتمثل ستراتيجية مُكافحة النزعة الشعبوية اليمينية في نشر الحركة الشعبية التقدُمية، وشعبية يسارية التي تقبل تلك التطلُعات الديمقراطية، وذلك من خلال بناء شعب آخر الذي سوف يحشد االوجدان المُشتركة من أجل الدفاع عن المُساواة والعدالة الاجتماعية. لأنهُ، كما كان سبينوزا حريصاً على التأكيد، لا يمكن استبدال الوجدان إلا من خلال تأثير مُعاكس، أقوى من الوجدان المُراد استبداله.

إن مواجهة التحدي الذي تُمثلهُ الحركة الشعبوية لمستقبل الديمقراطية يتطلّب صياغة إرادة جماعية تؤسس تآزراً بين تعدُد الحركات الاجتماعية والقوى السياسية الذي هدفها هو استعادة الديمقراطية وتعميقها. وبالنظر إلى أن العديد من القطاعات الاجتماعية تُعاني من تأثيرات الرأسمالية المالية، هُناك إمكانية لهذه الإرادة الجماعية أن يكون لها طابع عرضي يتجاوز التمييز يسار/يمين كما تم تشكيله تقليدياً. إن النزعة الشعبوية، التي يتم تصوّرها بطريقة تقدُمية، بعيدةٌ كُلُ البُعد عن كونها إنحرافاً عن الديمقراطية، تُشكّل اليوم في أوروبا القوة السياسية الأكثر مُلائمة للدفاع عنها.

إن العائق الرئيس لمثل هذه السياسة هو أن مُعظم أحزاب اليسار لا تفهم الدور الحاسم الذي يلعبهُ الوجدان المُشتَرك في تشكيل الهويات السياسية وأهمية حشد الرغبات في وجهة ديمقراطية. إن هذه الأحزاب مُتأثرة بوجهة النظر السائدة في النظرية السياسية الديمقراطية، التي تزعم أن الرغبات يجب أن يتم إبعادها عن السياسة الديمقراطية، التي يجب أن تقتصر على المُحاجات العقلانية والإجراءات التداولية. ولا شك إن هذا أحدُ أسباب عداء الليبرالية الديمقراطية للشعبوية، وهذا هو السبب لعدم قدرة الليبراليين الديمقراطيين الإجابة على التحديات التي يفرضها نهوض حركات اليمين الشعبوي. إن مثل هذه الحركات تفهم بأن السياسة هي دائماً مُناصَرة وأنها تتطلب خَلق علاقة نحنُ/هُم. وهذه الحركات مُدركة تماماً للحاجة لتعبئة والوجدان لبناء الهويات السياسية الجماعية.

إنني مُقتنع بأنهُ، في السنوات القليلة القادمة، أن المحور المركزي للصراع السياسي سيكون بين اليمين الشعبوي واليسار الشعبوي. من الضروري أن تُدرك القطاعات التقدُمية أهمية إشراك أنفسها في هذا النضال. إن أفضل طريقة لمُنازلة تلك الأحزاب ليس اتهامها "بالشعبوية"، والتنديد بإنجذابها للوجدان. بل فقط من خلال بناء شعبٌ آخر، الإرادة الجماعية التي تتأسس على تعبئة الحماس في الدفاع عن المُساواة والعدالة الاجتماعية، هكذا سوف يكون من المُمكن مُكافحة سياسة كراهية الأجانب التي نشرتها الأحزاب والحركات اليمينية الشعبوية.

في إعادة بناء الحدود السياسية، تُشير "اللحظة الشعوبية"، التي نشهدها في أوروبا إلى "عودة السياسة". عودةٌ قد تفتح الطريق أمام الحلول الاستبدادية من خلال أنظمة تُضعف المؤسسات الديمقراطية الليبرالية ولكن يمكن أن تُفضي أيضاً إلى إعادة تأكيد وتعميق القيم الديمقراطية. كلُ شيء سيعتمد على نوع الشعوبية التي تخرج مُنتصرة في النضال ضد ما بعد السياسة وما بعد الديمقراطية.

في تداخل الهويات.. هل سيموت في المنفى؟

منذ استوعب العالم القضية الفلسطينية ما بعد ١٩٤٨م، والأعمال الفنية التي قدمت بأشكال مختلفة؛ مباشرة، وقابلة للتأويل حول الأرض المغتصبة, تجعل من هذه القضية حية ومستمرة وغير منسية. وليس بالضرورة أن يكون في كثرة هذه الأعمال انحياز فني لما يقدم، بقدر ما يجعل التماسّ العاطفي بين القضية والجمهور جذوة لا تنطفئ. فليست فلسطين قضية الفلسطينيين وحدهم, لكن إن صادف أن الفنانين القائمين على هذه الأنشطة والأعمال الفنية من هناك، فسيكون وقع التلقّي أكثر عمقاً، لأنه خارج من حقيقة ورحم معاناة عمرها من عمرهم - ربما – وأكثر.

زهراء المنصور

ومن المدرك أن الفن المسرحي من بين الفنون الأكثر حيوية وتفاعلاً، لكن في عرض "سأموت في المنفى" سيكون المتلقّي على موعد مع طريقة مبتكرة لعرض القضية الفلسطينية، من خلال سيرة "غنام صابر غنام"، الشخصية والعائلية، التي وصفها بعض من تحدث أو كتب عن هذا العرض سابقاً بعرض المونودراما، باعتباره عرضاً مسرحياً لممثل واحد هو غنام، وهو المؤلف والمخرج أيضاً.

فالمسألة شخصية، ومنطلق غنام الفنان واجب وطني وإنساني في أن تظل القضية حية، لا تتماهى مع دعوات التطبيع التي تلمح لها بعض الأطراف السياسية. لذلك «سأموت في المنفى»، رغم التنويه بعدم أهمية التصنيف بالنسبة له، إلا أن الحالات الواقعية التي نقلها غنام من حب فطري، وألم يكبر، وحرقة بينة، وحزن عميق، حالات يسهل التفاعل معها كثيراً لارتباطها بما نعرف ونتعاطف معه بشكل مسبق.

وهي تندرج تحت عروض «الحكي»، والأقرب لها من منطلق البوح والمشاركة في تجربة ذاتية بإطار مسرحي. ويتحول أصحاب الشهادات الحية، أو ناقلوها، إلى «حكائيين»، تبدو قصصهم بهية ومشوقة أكثر، لأن المتلقي وقتها يندمج في الحدث، لدرجة السؤال عما إذا كان الحدث حقيقياً/ خيالياً، أو ممزوجاً بينهما؟.

لذلك، قبل أن يستغرق الجمهور الحاضر للعرض في الحكاية التي لم تبدأ بعد، يستقبل غنام حضوره تماماً كمن يستقبل ضيوفاً في منزله/ حكايته، وينوِّه بشدة إلى عدم أهمية تصنيف العرض أو خضوعه لقواعد مسرحية متعارف عليها، بل يركز في المقدمة على الدخول في الحدث من ولادته عام 1955م، في قريته «كفر عانا» -بالألف وليس بالتاء المربوطة كما يشير لها- وانتقاله إلى أريحا، ومن ثم إلى الأردن التي حمل جنسيتها. لكنه برغم هذا، عاش في صراع الهوية التي يعانيها غير محددي الجنسية – البدون -، أو من وُلدوا وعاشوا في غير أوطانهم الأم، فباتوا متأرجحين سلوكياً ونفسياً بين المكانين.

لم يفت على بطلنا أن يصدِّر لنا الحسرة والحزن وهو يصف كيف عاد لبيت العائلة بعد حين حسبه عمراً كاملاً من الغربة – في وطنه البديل -. كيف وصف بلهجته المتنقلة بين الدارجة الفلسطينية وبين اللغة العربية الفصحى الـ «ثلاثة وعشرين درجة يرفعوا بيتنا عن الأرض.. أعرفها درجة درجة.. عارفين ليش؟».

وكيف أنه كان يقفزها درجتين أو ثلاثاً مع تقادم العمر ويفعة الشباب، التفاصيل التي يحفظها داخل البيت وخارجه، فتؤيده ضمنياً كأن شهادتك لإرجاع حقه في أرضه وبيته مطلوبة ومساندتك واجبة.

تظن أنه عرض عفوي، يسرده بطله بعفوية، خاصة مع تفاعل الجمهور الذي لا يمكن أن يتجاوزه عاطفياً؛ لأنها قضيته، مع أداء صادق غير مفتعل.. ما إن تستغرق في حكايته متفاعلاً، يوقظ غنام الحضور بسؤال أحدهم في سياق الحدث، أو موجهاً تحية لصديق قدم للعرض متأخراً، كاسراً بذلك أي حاجز بين العرض والمتلقين، بل صانعاً من «سأموت في المنفى» شراكة ومسئولية بينه وبينهم. ومن المهم الإشارة إلى أن العرض اعتمد كلياً على أداء الممثل المستند على عبارة جروتوفسكي «تكنيك الممثل هو جوهر الفن المسرحي»، حيث إن كل ما يستخدمه العرض هو كرسي عادي، غالباً من نفس كراسي الجمهور الذي يكون على هيئة دائرية في أي مكان غير العلبة الإيطالية المعتادة، وكأنَّه بذلك يؤكد البُعد الضمني عن التمثيل، وليبدو -حقاً- كمن يقدم سيرته العائلية ضمن شكل فني. وهذا الكرسي سيتحول إلى حقيبة سفر بالمطار أكثر من مرة، وإلى قبر سيشرح فيه غنام مفردة «من غير صغرة» كدلالة للخصوصية الفلسطينية، وسيعرف المتلقي تجمعاً فلسطينياً مادياً -غير حي- في وصف وفاة شقيقه الأكبر فهمي، عبر شواهد القبور التي كتبت أعلاها أسماء قرى فلسطينية مختلفة! وبالإضافة إلى الكرسي، هناك الكوفية الفلسطينية المعروفة، والتي تنفرد لتصير خريطة فلسطين كما نعرفها في كتب المدرسة، وفي السلاسل المعلقة لأصحابها، وفي أذهاننا التي لن تختلف حتى لو تقسمت وتجزأت وسميت بأسماء أخرى! والتي سيواجهنا العرض بالسؤال الحائر حول الفرق بين النازح واللاجئ، فنتلكَّأ في الإجابة التي نسمع لكثرة ما نسمع مفرداتها تاهت من ذاكرتنا معانيها! أما تكملة السينوغرافيا لعرض "هل سأموت في المنفى"، فلا توجد

موسيقى مصاحبة من أي نوع، سوى الترنم بأغنيات فلسطينية، وأبيات شعر يحفظها الفلسطينيون كما يحفظون مفاتيح بيوتهم، التي هُجِّروا منها قسراً، في دلايات تزين رقابهم لحين يوم العودة الموعود، وهو الأمل المتمسكون به، مهما عكَّرت السياسات الضيقة هذه الفكرة، ولا وجود لأي مكياج مادي أو معنوي على وجه غنام غنام، الإنسان والممثل، لأنه في الحقيقة لا يمكن الفصل بينهما هنا. ولأنه لا وجود لسينوغرافيا، غير الكرسي والكوفية وتأويلاتهما الرمزية عن طريقه، وكأنَّه يحقق بأبسط الإمكانيات أهداف جمعية المسرح العربي الفلسطيني في التوعية بالقضية، لتتراكم منذ صحوة الشباب الفلسطيني بالستينات فكرة "مسرح القضية الفلسطينية"، وعرض التجارب النضالية، وإحياء التراث الثقافي (1) الذي سيبقى أطول عمراً من عمر الأفراد الحريصين على توريثه للأجيال التي تليهم، حتى تظل القضية الفلسطينية حية، وفي الواجهة تماماً، وغير قابلة للنسيان.

ركز العرض على فكرة «بدل الفاقد» المؤلمة.. يستدرج غنام أحد جمهوره –الذي يعرفه غالباً بالاسم– عما يفعل إذا فقد هوية رسمية؟ ليجيبه بتفاعل وبداهة عن بدل فاقد، ويبدأ بدوره الإسقاط على أن يكون للمرء «حياة» كاملة عبارة عن بدل فاقد؛ في البيت، والجيرة، والدراسة، والزواج، والأولاد، وأيضاً في الهوية التي يحدث بها خلل لكل الذين وافق قدرهم أن يكونوا في هذا الوضع المتخبط، والذي يظهر غالباً في الأفعال والسلوك المزدوج متأرجح الانتماء، فيكون المعني مشغولاً بالتعريف الجديد لنفسه، ناسياً أن اسماً أو شكلاً أو لهجة قد تكشف جذره الأساسي بسهولة أمام الآخرين، في حين أن التعريف المبسط عن الهوية والأصل في نغمة واحدة تكف العناء وتختصر فكرة سيئة معنية بالتخلي عن الأصول. لكن السرد في الدراما يبدو كجزء من المصالحة مع الذات، جزء من الفضفضة المباحة التي تجعل المبتلى بين هويتين وأكثر، واضحاً مع نفسه أولاً، وقادراً على التعريف بها بقدر الوضوح والتصالح الداخلي، بل ويجعل الآخر شريكاً في القضية، كما فعل بطلنا، الذي خشينا معه أن يموت في "المنفى" كما أسماه.

لن نجد في هذا العرض، رغم تأثيره وعظمة القضية التي يتناولها، أية فسحة للبكائيات والنواح الذي قد يشوب غيره من العروض المسرحية على نفس الموضوع، بل إن التفاعل يحدث تلقائياً –كما حدث لطالبات قسم اللغة الإنجليزية بجامعة القاهرة الذي استضاف مؤخراً العرض رقم (53)!– لأن القضية حية في ضمير كل عربي، وحتى المشهد الأخير الفانتازي المتخيل لموت غنام نفسه، وتصوره عمن سيحضر جنازته وهو خارج الوطن –بدل فاقد– وبعيداً عن أهله الذين لن تستقيم الجنازة إلا بهم، عن خيالاته الهزلية في حضور «غسان» ابنه إلى قبره بعد حين، وهو يسمعه صوت أخته «إيفا» عبر «الواتس أب» من فلسطين! وعن حفار القبور الذي يسأل عن تفاصيل المتوفى «بلا صغرة»، وعن الأصدقاء الذين سيضجون بالضحك حالما يبدأ الملقن بعمله، وغيرها من الأحداث المتخيلة التي تجعل من المتلقي حائراً بين الابتسام والضحك للكوميديا السوداء المتقنة في المشهد الأخير، أو الانصياع للألم الذي يدخلنا فيه غنام رغماً عنا، في الحياة التي عاشها مرغماً في مكان آخر غير مكانه، وسيموت فيها مرغماً أيضاً، وهو يحلم بالعودة التي تبدو بعد مرور كل هذا الوقت مستحيلة، ولكنها متشبثة بالأمل.. وليمت بعد عمر مسرحي مديد –كما أحب– في وطنه..

www.wafainfo.ps

هذه القضية حية ومستمرة وغير منسية. وليس بالضرورة أن يكون في كثرة هذه الأعمال انحياز فني لما يقدم

يدٌ عمياء تنبش عشّ الضوء

مهدي سلمان

1

قال الله: خُلقتَ لتَعبُد، قالت الطبيعة: خُلقتَ لتتكاثر، قالت الصدفة: خُلقتَ لتموت، قالت الفلسفة: خُلقتَ لتفكر، قال الإنسان: خُلقتُ لأحتار، قال الإنسان نفسه: أما أنا فسأختار، لي الحرية في هذا كله، أعبد/ ألحد، أتكاثر/ أتعاقم، أحيا/ أموت، أفكر/ أتحامق. ليس للملائكة إلا الشفقة، ولا للشياطين إلا اللعنة، لكني الملعون المسكين، الطائع المتمرد، السؤال السائل، أنا الشيء، أنا اللاشيء، أنا الأشياء دون معنى، أنا معنى الأمر ونقيضه.

حقيقة، إننا لا نبحث عن المعنى نفسه، إننا نبحث عن الطمأنينة، أياً كان شكلها، أياً كان مزاجها، مرةً نخالها في التسليم، الخضوع، فنذلّ ونحني رؤوسنا، ونمشي مطأطئين، حتى تُحشى عيوننا بالطين والتراب والحصى، لكننا نفاجأ بصوت من أعماقنا، يشير نحو الهاوية، ويقول: من هنا.. من هنا، اتبعني. فنرفع رؤوسنا عالياً، ونعدو غير آبهين، بشجاعة حمقاء، بتفلت لا يُلمّ، هكذا مثل قطيع من المنتحرين، نقع في السماء، وأنوفنا في السحاب. مرة نخالها في المعرفة، الإدراك، لكننا كذلك، وليس لنا سوى ذلك الصوت، قادماً من الجهل العميق مثل فراغ أسطواني داعياً إيانا للسقوط، من أعلى جبلنا المتوهم حتىً هاوية الضياع، وليس لنا المعنى، وليس لنا طمأنينته.

2

لكننا في المقابل، لا نشعر باليأس، حتى إن شعورنا باليأس هو ذاته بحث عن سبيل، ربما غيبي ومجهول ولا يمكن التحقق منه جماعياً أو التثبّت من نهايته، لكنه يظل كذلك بحثاً عن شيء نلتجئ نحوه، نطمئن بحذاه، وهكذا وهكذا، ليس لنا إلا المعنى، إلا البحث عنه، أو تتبعه، إننا نبحث عن معنى ليشعرنا بقربنا من الخلق، من فكرة السيطرة، من فكرة الإحاطة. وإن كان قدرنا أن نكون آلهة وعبيدا في الوقت نفسه، فعلينا إذن مغالبة هذا الصراع داخلنا بين إيجاد المعنى أو اليأس منه، في لحظة نجد معاني وتفاسير وتأويلات وتخييلات ومعادلات، وفي اللحظة التالية نتخلى عن ذلك كله، أو يتخلىَ عنا، لنجد المعنى كله، في اليأس منه، ذلك البياض الأعمى، والراحة السوداء.

ولهذا فالشعر ذلك الكائن الملتبس، المتلون، والمتردد، والمتأتئ، خير من يمكن أن يمثل هذا القدر، يشارك الفلاسفة والعلماء ثقتهم تحت عباءة الألوهية، وكذلك يلتحف مع المتصوفة والزهّاد أسمال عبوديتهم، ولهذا كذلك، رغبت أنا في الشعر ربما، إذ من يمكنه الحديث بثقة طوال الوقت؟ من يمكنه أن يكون متديناً دائماً، أو ملحداً أبداً؟ من يمكنه أن يكون متفائلاً في كل الأوقات، أو متشائماً باستمرار؟ عطوفاً في كل حالاته، أو قاسياً في خط مستقيم؟ تلك اللعنة لغيري، أما أنا فأود اختبار كل ذلك، أو لا أود، بل عليّ، عليّ اختبار كل ذلك، لا لأخرج بنتيجة نهائية ألوذ بها، إنما لأحافظ على ذلك الطنين في رأسي، تلك الأفكار التي تروح وتجيء فيه، حية، حائرة، وعلى غير هدى.

عليّ أن أنظر نحو الشيء، أتأمله وأتملّاه، مقتنعاً بأنه وكما يمكنني أنا أن أفكر في الأمر ونقيضه فهو الآخر يمكن أن يجمع بين نقيضين دون خلل، فتعدد أوجهه يعطيه قدرة الاختلاف، وتعدد تأويلاته يمنحه إمكانية الانفتاح على معان مختلفة، ليس الأمرّ فيّ وحدي ولا فيه وحده، إنه مواجهة بيننا، أنا وما أفكر فيه، أنا والمفهوم الذي أتناوله، لكن أيضاً ثمة في المنتصف بيني وبينه هنالك اللغة، التي تمنحني القدرة على تسميته وتناوله والتفكير فيه، والتي تمنحه القدرة على تغيير هيئته في ذهني، واللغة الشعرية على وجه الخصوص، القادرة على قلب الأشياء والأشخاص إلى مفاهيم ثم تجريد هذه المفاهيم إلى ظلال، أو ما يمكن إطلاق صفة مشاعر عليها، فتمكّنني من البكاء كلما قلتُ حجراً مثلاً، المفردة وحدها تلفظ، لكن فيما وراءها، ثمة أفكار وأحداث وتواريخ وأشخاص تنسل وتتناسل في زمن غير محدد وغير معلوم لتوصلني أو توصلكم إلى البكاء، فحجر تدل على قبر وقبر يدل على شخص، أو حجر يدّل على انتظار وانتظار يدلّ على حسرة، وحجرٌ يدلّ على وطن ووطن يدلّ على خسارة، وحجرٌ يدل على سرّ وسرّ يدلّ على جريمة، وهكذا أيها الشعر، يا موسّع اللغة ومجرّدها، يمكنني معك أن (أتلاعب بالمعنى) ويمكنني أن أجعله يتلاعب بنا.. أنا وأنت.

3

أذكر، حين لا ذاكرة لي، صعودنا على نخيل القرى بحثاً عن بيض الحمام، قيل لنا، إن دَهن سواعدنا به يقويها، قيل، إنه كلما طالت النخلة وبَعُد العش، كلما قوي مفعول البيض، فكنا نمدّ أكفنا الصغيرة في الأعشاش البعيدة محاولين الحصول على بيضة أو بيضتين، ومن الخوف؛ كان أغلبها يقع، كان أغلبنا يقع. لكننا بعدها بزمن عرفنا، أن صعودنا النخل هو ما قوّانا، وأن بيض الحمام مجرد خدعة آباء أرادوا لأولادهم قوة العمل في الحقل. وهكذا تماماً صعدت نخيل المعنى في الشعر، وهكذا تماماً، أقع في كل مرة أبحث فيها عن معنى.

لا يمكنك في الشعر إلا أن تولّد المعنى من المعنى، والدلالة من الدلالة، إنها لعبة التأويل في لغة الشعر، التأويل الذي يجعل من اللغة ترقص بتناغم مع مشاعرك، رقصاً تعبيرياً فائق القدرة والدهشة ليصل بك إلى

مستويات عليا من الغياب في المعنى، فتكون أنت ما تفكر فيه، ما تشعر به وما تحوم حوله.

ربما يكون أكثر ما يؤرقني الآن أن أتحدث عن تلك اللحظات التي لا أجد فيها ما أقوله، تلك اللحظات التي يغيب فيها المعنى كله عني، ليست المسألة في الكتابة بحد ذاتها، قد تتوقف الكتابة لسنوات، لكني مع ذلك أجد ما أقوله لنفسي، وأفكر في الأشياء، لكن أن تتوقف الأفكار (الفارقة) عن المرور على عقلي، أن تصبح الأشياء كلها صفحات بيضاء ولا يشغل بالي سوى اليومي من أمور الحياة، إنها لحظات عصيبة حقاً، حزينة ومخيفة، ولطالما كانت وسيلتي للخروج من أسر هذه الأوقات التفكير بهذه الطريقة، الرقص مع اللغة، أملأ نفسي بالغائر من مشاعري، تلك التي أخشاها، أو أتفاداها، وأدعها تقودني نحو اللغة، واللغة تقودني نحو النص، كلمة كلمة، تنحتني، تهدّني، تجرفني وتعيدني نحو شاطئ لا أعرف أين يكون، لا أعلم إن كان هذا هو التداعي الحرّ، أو النص المفتوح، يعجبني أن أسميه رقصاً، لكنه الشرط الذي يعيدني إلى أول اللحظة التي قال فيها الله (إني جاعلٌ في الأرض خليفة) تلك اللحظة التي قرر فيها الرب أن يهبني عقلاً، لا لأفكر في اليومي وأساليب البقاء ليوم آخر وأنجو من الجوع أو المرض أو الموت فريسة بين فكي حيوان مفترس، بل لأفكر في الأبدي ومعنى وجودي هنا والآن، أي أن أفكر في حريتي في الاختيار بين المعنى ونقيضه، حريتي في أن أكون إلهاً أو عبداً.

4

«في المسرح، وكممثل بالتحديد، يحدث أحياناً أن أنسى أجزاء من الحوار في النص (خصوصاً في أيام التدريبات الأولى)، وتعويضاً لهذه الأجزاء المنسية، قد أستدعي حيناً مفردات أخرى، أعتقدها مناسبة للتعبير عما يودّ النص قوله، أحياناً أستدعي جملاً لأرمم في ذهني ما خرّبه النسيان، أتوهّم معنى ما وعلى أساسه أصيغ عبارات تنتمي أو لا تنتمي لمعنى النص الأصلي، أفكر الآن، ماذا يحدث حينها؟ هل أخرج على معنى النص الثابت؟ هل أحاول عبر اللاوعي خلق نص بديل؟ هل هذه هي وظيفتي كمخرج مسرحي؟ أن أنسى ثم أتذكر ما أريد أن أتذكره، ثم أتوهم فأخلق نصاً جديداً مصاغا مني ومن النص. نص، هو رغبتي فيه، هو ما أريده دون أن أعي أنا نفسي منه؟

لا يحدث النسيان عفوياً دائماً، هو أيضاً فعل إلغاء، فكرة ما يرفضها العقل والوعي، ويحاول استبدالها عبر عملية معقدة، تبدأ بمحو الأجزاء المناقضة للتناغم في العقل، وأقصد بالتناغم هنا، ما يتناغم ورؤية الناسي للأشياء أي أفكاره حولها، ثم يشوّه العقل تلك الأجزاء أو يموهها، وبعد ذلك يبدأ عملية إحلال معان قريبة منها في الأجزاء، وكأنها خلفية لصورة ممحوة، ثم تجري عملية الاستبدال هذه مرة بعد أخرى ينقص شيء، ويضاف إليه شيء آخر جديد، إلى أن تصل إلى القناعة الأخيرة، أو الأخيرة مؤقتاً، النسيان في هذه الحالة هو عملية إصلاح، أو إعادة تهيئة للنص بحيث يكون متسقاً مع ما يتبناه الناص.

ولكن لماذا نحتاج للنسيان لنعيد تهيئة النص؟ في أغلب الحالات نحن لا نستطيع تغيير النص، لكننا فقط نغير فهمنا للنص، وجزء من هذا يفعله العقل حتى مع وجود النص الماثل، ولكن أيضاً جزء آخر يتم في غياب النص، بل لا بد أن يتم في غياب النص، لأن العقل في حضور النص لن يكون قادراً على الخروج من سطوة المعنى المنطقي لما يحمله، ولذلك فإن النسيان هو الحل الأمثل للتلاعب بالمعنى، ليس بالمعنى السلبي لكلمة تلاعب، ولكن التلاعب بقصد الخروج من أسر النص إلى فضاء أبعد هو (كتابة) نص آخر على هذا النص دون الإعلان عن ذلك، عبر عملية (عفوية) كما يظهر، وغير مقصودة.. ولا واعية، هي.. النسيان.

غير أننا في النهاية نخالف هذه الطبيعة البشرية بالعودة دائماً إلى (النص- المعنى) باعتباره مرجعاً، إننا وخصوصاً لدى التعامل مع (النص المقدّس أو الأفكار المقدسة) لا نستطيع الخروج إلى مناطق العقل، لذلك نعود دائماً إلى النص، وحتى لو استطاع عقلنا أن يعدّ لنا فهماً مختلفاً عبر خلقه لوهم ما في البنية اللغوية لنص ما، فنحن نعود لنهدم ما بناه هذا اللاوعي عبر العودة إلى النص،

يتبع

يتبع

عقلنا يريد لأفكارنا المتسقة مع رؤانا أن تُظهر شخصياتنا الحقيقية بعيداً عن النص، بينما وجداننا يقودنا مرة بعد أخرى إلى النص/الفكرة، بحيث لا نستطيع الخروج عنه، إننا نعود إلى النص لا لنتذكره فقط، إننا نعود إلى النص لأننا نقاوم النسيان، لأننا لا نريد أن ننسى، لأن النسيان بمعنى من المعاني هو خلق هوية أخرى للنص، هوية تعنينا، بينما التذكّر التام هو هوية النص وفقط».

لذا وإذا ما عدنا إلى الشعر –باعتباره نصاً مائعاً، لا يقبل الثبات، ولا يتبناه– فإن جزءاً من وظائفه الأساسية هي النسيان، النسيان من أجل منحنا قدرة خلق نصوص جديدة على تلك التي نسيناها، أو أنسيناها، أو من الأجزاء التي نتذكر بعضها وننسى بعضها الآخر، فنخلق انحرافات رائعة في المعاني، انحرافات قد لا تخطر لنا على بال لو أننا جئناها بوعينا الكامل، وتذكرنا التام.

وعبر هذه العملية فإن الشعر الذي يُنسى ليس هو الأجدر بالترك كما قد يُتوهم، إنما في كثير من الأحيان، هو ذلك الذي يترك معاني مموهة، معان يمكن لها بسهولة أن تتحول وتتبدّل وتنتقل، مثل لوحة (فيديوية) متحركة، تلمس الروح، لكنها لا تترك أثراً أو وشماً. وذلك الذي تحتفظ به الذاكرة، وتحتفظ بمعانيه محددة وصريحة ومدقّقة، ليس هو الجدير بالأخذ دائماً، إذ يمكن أن لا تكون سوى حرق في الذاكرة، لا يُنسى، لكنه لا يشفى ولا يشفي كذلك. ولا أعلم ما الذي جعل المدارس تجتهد علينا من أجل أن نحفظ نصوصاً بعينها، ونحفظ معانيها بذاتها كما أراد لها مفسّروها من الأساتذة والمتخصصين، وما الذي أنتجه هذا الجهد سوى تشويه ملكة النسيان لدينا، سوى تشويه قدرتنا كأطفال على التلاعب بالمعاني، وقدرتنا على تلوين وتحريك الأفكار والصور، وما الذي يخلّفه ذلك سوى مجموعة من حفظة لا يتلفتون. وبالرغم من أنني أتذكر أن ملكة الحفظ عندي كانت جيدة وأنا بعدُ طفل، لكني لا أتذكر الآن كيف فقدتها شيئاً فشيئاً، حتى صرت أنسى ما كنتُ قد حفظته، وبهذا فأعتقد أني انتصرت لطفولتي، ولخيالي، وانتصرت كذلك للمعاني التي عادت تتحرك مرة أخرى حين ألقيتها في ماء النسيان.

5

لو نظر أحدنا في المرآة، ثم في لحظة واحدة مرّت أمامه صور أجداده كلهم، أولئك الذين أخذ عنهم ملامحهم، تكوير الأنف، زمّة الشفة، الشعر، صلع الشعر، حدّة البصر أو ضعفه، لون العينين، امتلاء الوجنتين، طريقة التحديق، الجفون، الذقن، كل تفصيلة من كل جد، هل كان سيظنّ أنه متفرّد، هل سيشعر أنه مسخ؟

ثم لو نظر أحدنا في حديثه، لغته، طريقته في التفكير، طريقته في نطق الكلمات، تأتأته، همهماته، شروده بين المعنى والمعنى، ورأى من أين أخذ كل هذا، من جدّ أو أب أو أخ، أو جار، من شخصية كارتونية، أو بطل فيلم، من أستاذ مدرسته، أو عابر سبيل، هل سيشعر أحدنا هذا أنه مصنوع، أنه ليس سوى فرانكشتاين لغوي؟

اليوم فكرت في ذلك الشاعر وقد اكتسب كل ما لديه من هؤلاء الآخرين، ما الذين يجعلنا نقول إن لهذا الشاعر لغة خاصة؟! أو أن ذاك تحضر في لغته أشباح شعراء آخرين، كل ما في حكمته مبني على ما نعرف من الذين تأثر بهم، لكن في المقابل نحن نجهل في ذاك الشاعر ذي اللغة الخاصة من أين استقى لغته، ربما أخذها من أبيه، من عمه، من جار ألثغ تعلم اللعب بحرف ما، من صديق يتأتئ تعلم ترديدَ الأصوات، من ابن حارة يمط الكلماتَ تعلم الإيقاع، إننا نجهل كل هذا، ونبني أحكامنا على ما نجهل، على ما لم نكتشف، ربما على الشاعر أن يكون حذراً إذن، من أين يستقي لغته ومعانيه، عليه أن يكون مراوغاً ولا يأخذها مباشرة من شاعر ما، أن يبحث عن لغته في الشارع أو في البيت أو في الطبيعة.

هل يمكن أن يصنع شاعر لغته من الطبيعة؟! ومثل سليمان الحكيم يقدر أن يصنع لغة فيها من زقزقة العصافير، ومن نباح الكلاب، من زئير الأسود، من نعيق الغربان ومن نقيق الضفادع؟ من أزيز المحركات، من خرير الماء، لغة لا تعتمد الكلمات بل الصوت، الصوت باعتباره البنية الأولى لكل الكلمات.

كيف يمكن أن تولد لغة ذلك؟ أي كيف يتولد معنى قبل أن تتهيأ الكلمات بمعناها، وتتخذ شكلها الذي حين تترابط في جملة تمنح معنى، هل يمكن لهلوسة ما أن تعطي شعوراً حين ندفق فيها عن عمد حروفاً بعينها؟ كيف تحمل الحروف معاني؟

مرة حاولت ترجمة قصيدة جاهلية إلى العربية ! كان هدفي هو أن أثبت لنفسي أن الشعر الجاهلي (بالتحديد) لا يترجم، يفقد أهم ما يميزه، وهو بنيته الإيقاعية، لا.. يفقد (دهشة الجهل) أولاً ثم هذي البنية الإيقاعية. ما الذي يجعل الموسيقى لغة ولا يجعل الشعر الجاهلي موسيقى خاصة؟ إننا حتى مع معرفتنا بمعاني كثير من المفردات قد نضيّع المعنى فيه، مفردة لها أكثر من معنى، مجاز يحتمل أكثر من تأويل، قد يفقدك البوصلة في الشعر، وهذا الضياع جزء من الشعر يمكن تسميته بالـ (الجهل المدهش).

6

ليس شعراً، وما ينبغي لي أن أعرف الشعر، هذا الكلام المعمّى، عصا التائه في الظلمة، هذا السجع بين القبر والقبر، انتظار الصرير، هذا التفكّك، الحكّة، اللهاث، دبيب الخلود على جلد صخرة، ليس شعراً هذا، وما ينبغي أن يكون.

هذا التعثّر في المعنى، وليس الغموض، هذا إشارةٌ نحو مجهول بلا إصبعَ، هذا الرجوع نحو الخوف، هذا تفسّخ الخفّة، هذا شجرٌ ينبت في الحلق، وهذا وجعي إذ أصمّ أذني عما يقولون، هذا كلامٌ محض، فلا تنسبوه للشعر جزافاً، دعوا القصيدة عذراء، وهاتوا عصيكم في كلامي، اطعنوه، لا تشفقوا عليه، كلامٌ ميت ومن خلفه تجيء الجثث الحية.

اتركوا الشعر ينجو، وثبتوا في الصليب هذا الكلام، دقّوا مساميركم، وقولوا قتلناه، هذا... وما ينبغي أن يكونه.

7

رأيت المعاني تتدفق مثل ينبوع لا ينضب، أفكار ومعاني وصور ومشاعر، دلالات وانعكاسات، تأويلات وتفاسير، قصص وحكايات، تأتي في خاطري مرة بعد أخرى كأنها موجات عظيمة تضرب بعنف، ثم تليها أخرى وأخرى، حتى شككت في جدّيتي في الكتابة، فكيف يكون جاداً من هو محاصر بكل هذه المعاني؟ كيف تقبض على معنى حين يكون المعنى محاصراً بنفسه وحاضراً بهذه القوة؟

حدث ذلك فيما بعد أحداث 2011 حتى الآن، حيث صار العالم العربي كله يغلي، ومشاهد الموت تتوالى برفقة مشاهد الحياة والكرامة، المظاهرات التي تواجه بالغازات المسيلة للدموع والرصاص الانشطاري والمطاطي والحي، مشاهد الفقر والجوع والدمار، البلطجة وتدنّي المستوى الإنساني، التضحية في لحظة استشهاد الشاعرة شيماء الصباغ، الخديعة والتحايل على الثورات، الانتهازيون، الفقراء الفقراء، الوجع غير المبرر، السوريون على أسرّة موتهم في شواطئ العالم، يوسف الموالي على شاطئ الجزيرة التابوت، لحم حسام الحداد بين مصدّ السيارة والجدار، هل حقاً أمتلك جرأة للتفكير بكل هذه المعاني؟ وهل أمتلك جرأة تجاهلها؟ تجاهل ما تفضي إليه، الله وهو يتحول من قضية فلسفية متعالية إلى حدث يومي ملحّ، يتحول إلى سؤال مكتوم أو شعار في تظاهرة (يا الله.. ما النا غيرك يا الله) كل هذا يحتاج إلى تدوين، تدوين يومي، قصيدة واحدة تنفصل وتتصل، تنقطع وتلتئم، كيف يمكن لمثل هذه الحكايات أن تخرج عن كونها مشاعر محضة، إلى أفكار، إلى شعر، إلى معانٍ أعمق من حدّة الغضب، أو الانزلاق نحو النحيب؟

إننا ككتاب في لحظة ما بعد 2011 مصابون حتماً بانفجار المعنى، ليس الحدث وحده هو أزمتنا، ليس تعدده وتمدده وانفلاته، لكن كذلك وسائل توصيله، الصورة، الفيديو، في كل يوم ثمة المئات والمئات من هذه الوسائل، لست بمعزل عنها، إنها الأسئلة التي تحيط بك، تحاصرك، الأخبار التي لابد أن تحفزّك على التفكير فيها، ليس للإجابة عليها، إنما لكي تواجه شيئاً من أساها، بل أكثر من ذلك، ثمة النقاشات التي تجد نفسك في أوجها دون أن تكون مستعداً لها، نقاشات هناك في تلك الوسائل، وأخرى تجري داخلك أنت، وإن كنت تختار جانباً فهذا لا يعني أن فيك أشياء وأشياء من الجوانب الأخرى، كيف يمكن لنا أن نرتب أفكارنا اليوم، لذلك فإني وبعد كل هذه السنوات في خضم هذه التجربة، أجد نفسي للآن لا أدرك تماماً ما الذي يستحق أن ينشر من نصوصي وما الذي لا يستحق، إنني أكتب اليوم، ومثل أي جندي في معركة أشمّ رائحة الموت، وأشعر بالدم يغطي وجهي، هذا المعنى المستمر كذلك يمكنه أن يعيق المعنى، أو على الأقل يمكنه أن يشوشه، لذا أعتقد أننا غير ملزمين إلا بالكتابة، وثمة –إن جاء– وقت لاحق، سنتحقق أو يتحقق غيرنا مما كتبنا، مما إن كان يستحق أن يتصل بالزمن ويشكل حلقة في المعنى المستمر الذي تنتجه الأمم لتسجيل أفكارها وتصوراتها حول نفسها في وقت ما.

البحث عن المعنى وسط شرور العالم

كتب الكاتب الفرنسي جان فرانسوا كلاسيمو مقالاً حول الأخبار السياسية والدينية التي احتلت الجدل الإعلامي، وأثقلت على شاشاتنا المتلفزة. يرى كلاسيمو بأننا شاهدون على نصرة اللاهوت السياسي ونصرة السياسة الخارجية للولايات المتحدة وما يرافقها من ازدهار للحركات الإرهابية في الشرق الاوسط.

سوسن حسن

ماذا يعني كلاسيمو بمصطلح «اللاهوت السياسي»؟

هو يشير بالتأكيد إلى الفلسفة السياسية لكارل شميت، أحد أهم المفكرين الألمان وأكثرهم اشكالية، بكتابه الذي نشره في 1922 تحت عنوان «اللاهوت السياسي». لدى شميت نظرية سياسية تفرد جناحيها بحرية في الإيديولوجيات المهيمنة. بالنسبة له، كل المفاهيم القانونية هي في الأساس مفاهيم لاهوتية تمّت علمنتها. بشكل آخر، كل سياسة في هذا العالم تنشأ من اللاهوت وتأخذ ملامحها منه.

في أحد أكثر كتبه أهمية «مفهوم السياسة»، يرفض شميت بعنف الليبرالية السياسية لأنها تأخذ موقفاً خاطئاً من حيث رفضها لمفهوم الصراع المهم جداً في الركيزة السياسية، فيما الكل يعي بأن السياسة الفعّالة هي تلك التي تبدأ بفعل الاختيار، أي تعيين العدو من الصديق ولينين الروسي أعرف بذلك كله.

الليبرالية ساذجة وفقاً لكارل شميت، لأنها تعبير عن الصراع الراسخ في السياسية.

رئيس الدولة يعلمن قوة البابا وهو الذي يتخذ كافة القرارات. يرى شميت بأن نقطة ضعف الليبرالية تكمن في عدم القدرة على الاعتراف بالصراع بين رجل الدين ورجل الدولة مما يمنع السيادة السياسية الحرة.

هذه الرؤية للببرالية تنثر الكثير من الغبار، وتجذب الفكر اليساري الذي يستخدم تلك الرؤية لتجديد مفهوم صراع الطبقات على غرار عمليات التجميل. يرى الفيلسوف الفرنسي بيير مانيه، بأن الليبرالية نشأت بسبب حروب الأديان وبالأخص عند حرب الكاثوليكية مع البروتستانتية. حينها كان الجميع يبحث عن نطاق سياسي محايد للتخلص من تلك الصراعات، فكانت الدولة الحديثة العلمانية، مع ما رافقها من ثورة فرنسية وقوانين مدنية وحقوق انسان.

في كتابه «أسطورة عنف الأديان» The Myth of Religious Violence: Secular Ideology and the Roots of Modern Conflict، عالم اللاهوت، ويليام كافانو، يشير إلى أن هذه الدولة الحديثة ترمي إلى صنع أسطورة تكون فيها الأديان عنيفة لتسهيل بسط سيطرتها على الحكم.

لقد تناول كارل شميت الكثير من الفلاسفة السياسيين والكتاب، ومنهم الكاثوليك أمثال ليون بلوا شارل بغي. لقد كان بلوا كاتباً مهماً ومن الصعب اختصار فكره الديني والأدبي في جمل، و لكن لنكتفي بالقول بأنه رسم في رواياته صورة قاسية للكون، حيث الحداثة تتحول لآلة تخفي الله، و الشر لا يري غير وجه البرجوازية القبيح. لقد كان بلوا متديناً وكان أحد أهم أهدافه، رجل الدين الفرنسي المتهم بالبرجوازية لتواطئه مع الأغنياء الماديين. من هنا نشأ لديه فكر ديني يتبنى الكنيسة المخفية و الباطنة لوجه القداسة المتألم من فساد رجل دين الكنيسة الظاهرة. هل قرأ يا ترى شميت كتب ليون بلوا ؟

نرى لدى شميت تشاؤم أنثروبولوجي وروحي يفضي الى قراءة للعالم وللتاريخ وفق مفهوم الآخرة والعدالة الإلهية، فالإله بالنسبة له هو الشفاء من هذه التراجيديا. في حالتنا والاتفاق ملغي، والصراعات تنفلت من كل حدب وصوب عند الحكومات أو داخل الكنائس، الإله هو الشفاء السياسي الوحيد لهذا الألم.

في حالة المعضلة اللاهوتية يأتي الخلاص السياسي، فيعترف بالصراع ليدار حتى نهايته.

«أنلغى الاتفاق». ذلك هو شعار كتاب جيل شميت. الناقد جورج ستاينر كان يرمز الى هذه الحقبة كانفصال بين العالم والكلمة. العالم ليس واضحاً والعلاقة بين الظاهر والباطن مبهمة لدرجة راح فيها الفيلسوف هنري كوربين يطلق عليها ب»ألا أدرية» بسبب عدم القدرة على المعرفة والتوحيد. هذا ما نراه في قلب هذه الحقبة ، ليصبح لديهم فعل الكتابة رهان على قدرة الرؤية والمعرفة أو البحث عن المعنى وسط شرور هذا العالم. الصراعات السياسية والأدبية واللاهوتية للحداثة.

لقد أعطانا شميت جواباً لإنهاء هذا الضباب والإبهام من خلال لاهويته السياسية.

كتاب عديدون أمثال الفرنسي برنانوس والإيراني صادق هدايت استولوا على ثغرات قلب الصراعات السياسية و الأدبية واللاهوتية للحداثة. لقد أعطانا شميت جواباً لإنهاء هذا الضباب والإبهام من خلال لاهويته السياسية. كتاب عديدون أمثال الفرنسي برنانوس والإيراني صادق هدايت استولوا على ثغرات هذه الحقبة، ليصبح لديهم فعل الكتابة رهان على قدرة الرؤية والمعرفة أو البحث عن المعنى وسط شرور هذا العالم.

النورسة السمراء

حميد القائد

إلى: مجيد مرهون

عَلَى يَدِهِ حَطَّتْ نورَسَةٌ سَمْرَاءُ
اليَدُ الأُخْرَى أَصَابِعُ عَشِقَهَا السَاكسفون
اليَدَانُ مَعًا رَسَمَتَا القِيَامَةْ
فَالطَّرِيقُ إِلَى الوَرْدِ
لَا يَعْرِفُ النَّدَامَةْ

عَيْنَاهُ الشَّوْقُ وَالبَحْرُ وَالمَدَى
وَاللَّيْلُ فِي جَزِيرَةِ الغُرْبَةِ لَيْلٌ وَحِيدٌ
وَالوَقْتُ كَالسّيفِ جِرَاحًا يَمْضِي سُدى

كَانَ هُنَاكَ يَزْرَعُ المَوْجَ حُلْمًا
يَهْفُو إِلَى قَافِلَةٍ تحملُ القَلْبَ إِلَى اليَابِسَةْ
حَيْثُ العُيُونُ مِنْ خَلْفِ النَّوَافِذِ
تطلُّ مَشتاقةً نَاعِسَةْ

كان هناك يخبأُ حُلمهُ في النومِ
يعلِّمُ الحصى لغةَ الرملِ
يكتب ألحانهُ على صفحةِ الموجِ
فربّما يّرقصُ البَحرُ رَقصةَ البجعاتْ

عُشرونَ دَهْرًا وَلَيْلٌ بِلَا أُغْنِيَاتْ
مِخَدَّاتُ حُلْمٍ حَزِينٍ بِحِرَفِ التَّرَقُّبِ
فَهَلْ كَانَ اللَّيْلُ لَيْلًا؟
حِينَ أَطْبَقَ الحُزْنُ عَلَى تِلْكَ الجَزِيرَةِ
وَالغَرِيبُ الأَسْمَرُ يُحْصِي خُيُولَهُ
لِطَرِيقٍ عَسِيرٍ تَرَوِيهِ السَّنَوَاتْ

إِنَّهُ العِشْقُ لِوَهَجِ الوَطَن
وَالطَّرِيقُ إِلَى الوَرْدِ شَوْكٌ... شَجَن

إِنَّها الشمسُ.. ضوئها فَرِيدا
فَمَا لِلعِشْقِ خَطْوُهُ وَئِيدا
يَجِيءُ حَالِمًا كَنَجْمَةٍ
مُزَرْكَشًا مُصَافِحًا
وَيَخْتَفِي مِنْ دَرْبِهِ
يَتْرُكُهُ وَحِيدا

شاعرة صغيرة جداً..

بتول حميد

أنا شاعرة صغيرة جداً
مازلتُ أستسلم للنوم
حين أود الكتابة عن الموْت
وأبكي صباحاُ لأني مازلتُ أتنفس!

/

المعني الشاهق الذي أريد بلوغه
أرهقَ خيالي
مددتُ يدي إليه
بتر أصابعي..
مضغني الندم على حائط شاحب
أسندُ رأسي المتعب
أحدقُ في صورة الانتظار العارية
أبلل مجازات الألم بالدموع
وتسيل على وجه قصيدتي
غير مرئية..

/
أنا شاعرة صغيرة
مهووسة بفكرة انتحار خوفها
لتخلع روح قارئ واحد!
مفتونة بالقطع الحادة
أرصها في النص وهي تدمي إصبعي
تأسرني على وهم الخلود..

أزرق ايمـــان أسيـــري

فاطمة محسن

بلونٍ باردٍ فاتن، يُخاتلنا أزرقُ إيمان أسيري، يأخذنا لعمق المعنى، ويتركنا على شاطيء التأمل؛ هناك حيث روحها المتأملة، المسالمة، وما يعتصرها من صراع مرير لأمواج الحياة العاتية، بريشة حساسة لتدرجات اللون، مزجت أزرقَها الغارق في الغموض بأخضر يتوق للحياة، وضمن ثيمة إنسانية عالية من العلاقات المعقدة والمتناقضة؛ كدلالات اللون الأزرق..

عرضت شخوصَ لوحاتها الغارقة في صلاة امتزجت فيها تقلبات عالمها الداخلي، ضمن حوار لا يتوقف بين الفكرة وعاطفة كبيرة ملؤها الحنان، ترجمت إيمان أسيري بلغة للجسد احتلت فيه اليد، بلونها البرتقالي الجاذب، المساحة الأكبر لمختلف معانيها؛ من لمس، وإشارة، وحركة، بلغة ناطقة ومعبرة. كانت تلك الأيدي تحكي لنا عنا، عن تلك العلاقة بين الوعي والواقع، وكيف حولت هذه الفنانة وعيها العميق بالواقع لأعمال إبداعية، وبهمس اللون قالت لنا الكثير عن الاحتواء، الخوف، الرفض، الانزواء، العطاء، المساندة، الحيرة، الأمل، الانتشال، والرفض، وسردت لنا –باللون والحركة– ما للصورة من أسرار وتراكمات بالغة التعقيد، عن الإنسانية المشعة والمظلمة، وما للذاكرة من سطوة، وما للعين من لغة، كما يقول فيكتور هوجو: "عندما تتحدث إلى امرأة، أنصِت إلى ما تقوله عيناها".

حاصرتنا عيون إيمان أسيري، فأسرتنا بجمالها، وفتنتنا لغتها، فرحنا نقرأ شعراً حزيناً يقطر أسى عن الروح الإنسانية المعذبة، والمحبطة، المكتومة، والمنعزلة، تأخذك في حوار عاطفي، لتسير في أرجاء المعرض وأنت تحدث نفسك بصوت عالٍ لما يجتاح روحك من سيطرة هذه العيون التي تنظر إليك، وتشيحُ عنك في الوقت ذاته، لتحدق في الفراغ، أو لتنظر في وجعها الذي أكل من روحك ما أكل.

وجوه إيمان أسيري

الوجه هو ترجمان القلوب، لكن أغلب وجوه إيمان أسيري بلا ملامح. ورغم ذلك، فهي تقول الكثير، ونستطيع أن نقرأ تلك الوجوه عبر انثيال وتتابع الأسئلة، وتضخمها؛ لماذا وجوه إيمان بلا ملامح؟أين غابت؟ وكيف اختفت؟ ثم، لماذا يحاصرها هذا الفراغ؟ لماذا لا نرى أنفسنا وملامحنا؟ ولمَ هي ضائعة وممسوحة؟ هل لأننا ما عدنا نعرف أنفسنا، ولاعدناَ نعرف بعضنا البعض؟

هل لأننا أمام كل هذه الفوضى، وهذه الحياة السريعة، الشائكة، المضطربة، المحاصرة بالحروب، بالزيف، بالخديعة، صرنا لا نعرفنا، ولا نرانا، رغم كل هذا القرب؟!

هل لكثر ما لبسنا أقنعة زائفة، نسينا ملامحنا، وبقينا هكذا مجردين من كل ما يمكن أن يعبّر عنا ويقولنا؟! لماذا صرنا الغموض؟ ولماذا يحاصرنا الفراغ واللا شيء؟ ثم، لماذا نقبل بهذه البشاعة، بعد أن كنا سادة الملامح؟!

واحة الفكر

الجبال جنوباً، البحار شمالاً

مقتطفات من ماو تسي تونغ

إعداد: هشام عقيل

– 1 –

اقصفوا مقر الحزب الشيوعي! —لا ريب أن أول ملصق دعائي ماركسي– لينيني نشر في الصين، ومعه المقال المرفق به في رينمن ريباو (صحيفة الشعب اليومية)، قد كُتبا بشكل مذهل! أرجو من الرفاق أن يقرؤوا النصين مرة اخرى. ولكن في الأسبوعين الماضيين أو أكثر تصرف بعض رفاقنا القادة، من المركز إلى المستويات المحلية، بشكل عكسي تماماً. ولأنهم قد تبنوا موقفاً بورجوازياً رجعياً، فأنهم فرضوا ديكتاتورية بورجوازية وقمعوا الحركة الجبارة للثورة الثقافية البروليتارية العظمى. في موقفهم هذا قاموا بقلب الحقائق رأساً على عقب وخلطوا الحابل بالنابل؛ قامعين وملجمين الثوار؛ خانقين كل رأي يختلف عن رأيهم عبر إرهابهم الأبيض — وأنهم، على ما يبدو، راضون عن افعالهم. قاموا بتعظيم التكبر البورجوازي وسفلوا، بالتالي، من معنويات البروليتاريا. يا له من تسميم! وإذا ما نظرنا إلى كل ذلك في علاقته بالإنحراف اليميني في 1962 والنزعة الخاطئة في 1964 التي كانت تبدو يسارية ولكنها يمينية في الحقيقة — ألن يتوجب علينا أن نكون يقظين على الدوام بعد الآن؟

(نص "اقصفوا المقر" — أول ملصق دعائي كتبه ماو تسي تونغ في 1966)

– 2 –

الرياح لن تهدأ — حتى وإن كانت الأشجار تعبة.

(إرشادات بخصوص الثورة الثقافية، 1966)

–3 –

إنهم «السوفييت» يمشون برجل واحدة، أما نحن برجلين. إنهم يتصورون بأن التكنولوجيا تقررکل شيء، بأن الكادر يقرر كل شيء؛ يتحدثون فقط عن الكوادر «الخبراء»، لا عن الجماهير «الحمراء». ذلك هو معنى أن تمشي برجل واحدة (...) إنهم لا يتحدثون سوى عن العلاقات الإنتاجية، لا عن البنية الفوقية، ولا السياسة، ولا دور الشعب. لا يمكن للشيوعية أن تتحقق ما لم كانت هناك حركة شيوعية.

(نقد لكتاب ستالين «القضايا الاقتصادية للاشتراكية في الإتحاد السوفيتي»)

– 4 –

يقول نشيد "الأممية" بأن علينا أن نتحد من أجل اليوم الذي ستتحقق فيه الشيوعية. وإذا كنت درستَ الماركسية ستجد أنها تعلمنا الوحدة لا الإنقسام. نحن ظلنا نغني نشيد "الأممية" لنصف قرن وفي مثل الوقت حاول الرفاق تقسيم حزبنا عشر مرات! وسيقومون بذلك عشر مرات اخرى، أو عشرين، أو حتى ثلاثين. ألا تصدقني؟ هذا رأيك، ولكنني مؤمن جداً بذلك.

(من محادثات مع الرفاق المسؤولين أثناء رحلة في قرية ما، 1971)

–5–

كان ستالين محور عبادة الفرد، ولم يكن لدى خروتشوف أياً منها على الإطلاق. وكما يقول النقاد إن الصينيين قد مارسوا، أو شعروا، شيئاً من هذا القبيل ايضاً. بلا شك لا يمكن إنكار شيئاً كهذا. ولكن أليس من الممكن بأن سلطة السيد خروتشوف إنهارت لأنه لم يجذب أية عبادة للفرد على الإطلاق؟

(من جنوب الجبال وشمال البحار: مقابلة إدغار سنو مع ماو تسي تونغ، 1965)

– 6 –

حين تكررون كل يوم بأن علينا أن نكون ديموقراطيين، فإن الفعل هذا بحد ذاته غير ديموقراطي! حين تأمرون الآخرين بأن يكونوا ديموقراطيين، فأن ذلك لا يعني سوى أنكم لستم ديموقراطيين على الإطلاق. (...) علينا أن نستمع إلى ما هو صحيح وما هو خاطئ. عليك أن تستمع إلى ما هو صحيح، ولكن إن كان خاطئاً فلا بد أن تستمر في الإستماع. وإن شاء أن ينتقدك الآخرون على نحو غير صحيح، لمَ يزعجك ذلك؟ (...) حين يقولوا شيئاً ضدك عليك بالإستماع المتأني، وهذا شيء صعب فعله. (...) هناك كثير من الناس الذين لا يريدون سوى إلقاء المحاضرات على الآخرين (...) إن لم ترغب بالإستماع يحرى بك أن تأخذ قيلولة ... فإن على المرء أن يحمي نفسه من عذابات كتلك!

(من خطاب موجه لمؤتمر الشغل المركزي، 1964)

– 7 –

طلبوا من الطلاب أن ينتفضوا، وحين انتفض الطلاب أرادوا قمعهم! ما يسمى بالخط والموقف، والثقة بالجماهير، والماركسية، هذا كله زائف وظل كذلك لسنوات بالفعل. إذا تصادفتَ بأشياء كهذه فأنها من الممكن أن تنفجر. إنهم من الواضح يقفون في صف البورجوازية ضد البروليتاريا. تقولون إن معارضة اللجنة المحافظية الجديدة تعني معارضة الحزب نفسه.. حسن، اللجنة تقمع الحركة الطلابية، فلِمَ لا تعارضها ايضاً؟ (...) في ظل ديكتاتورية البروليتاريا على الجماهير أن تسمح بالتظاهر، ورفع العرائض، ورفع قضايا في المحاكم. بالإضافة إلى ذلك، حرية التعبير، والتجمع، والنشر مكفولة من قِبل الدستور نفسه. قمع الثورة الثقافية العظمى للطلاب لا توحي بأية ديموقراطية حقيقية ولا ماركسية حقيقية. إنها مسألة الوقوف في صف البورجوازية ضد الثورة الثقافية البروليتارية العظمى. إن اللجنة المركزية للعصبة لم تفشل في مساندة الطلاب وحسب، بل قمعتها كذلك!

(من فاصل في الاجتماع الموسع للجنة الدائمة للجنة المركزية في الحزب الشيوعي الصيني، 1966)

–8–

أنا وحدي مع الجماهير... أنتظر

(من مقابلة أندريه مالرو مع ماو تسي تونغ، 1965)

مقبلٌ موعد
المهرجان الذي
نكتبُ الآن تاريخه

■ الشهيد سعيد العويناتي

التقدمي

رئيس التحرير: د. حسن مدن ـ مدير التحرير : فاضل الحليبي

التقدمي العدد 137 ـ ابريل 2019 السنة السابعة عشر SDPA 499

المنبر التقدمي – مملكة البحرين

معرض التقدمي السنوي للكتب المستعملة

مقر المنبر التقدمي بمدينة عيسى
اعتباراً من 17 مارس حتى 30 أبريل 2019

المواد التي تحمل أسماء كتابها لا تعبر بالضرورة عن رأي المنبر التقدمي ص. ب: 21461 ت: 17780007 Altaqadomi.bh@gmail.com